العلويون في لبنان..

المجلس الإسلامي العلوي والنائبان!

يهتم كثيرون بمعرفة حال المسلمين العلويين في لبنان؟!

ماذا عن المجلس الإسلامي العلوي! ما أهميته، ما مهامه، كيف يُدار، وما حاله منذ تأسيسه حتى الآن؟!

ماذا عن النائبان اللذان يشغلان المقعدين العلويين، وكيف علاقتهما بالمجلس وتأثيرهما فيه؟!

نرى فائدةً كبيرةً في موقع المكتبة الإسلامية العلوية أن نُلقي الضوء على بعض ما تيسّر لنا من كتابات المهندس ربيع معين سليمان/الحربوقي، -عضو الهيئة الناخبة في المجلس الإسلامي العلوي- والتي نُشرت على مدى السنوات العشرين السابقة، في عدة وسائل إعلامية ومنها ما نُشر في مكتبتنا في حينه...

تلك الكتابات تتميّز بالموضوعية وبالنظرة الشمولية الثاقبة والدقيقة، ولهذا فإننا نرى فيها خارطةً واضحةً للطريق، لكل الباحثين بهذا الشأن، وهي في الحقيقة، منارة يهتدي بنورها الغيورين والمخلصين من العاملين بهذا الشأن والمؤثرين فيه...

وفي هذا الملف الذي بين أيدينا سننتقي من كتاباته فقط ما يتعلق بشؤون المسلمين العلويين في لبنان وخاصة ما يخص منها المجلس الإسلامي العلوي والنائبين... وهي التالية:

1. **العلويون في لبنان، أين هم؟ 2006م**
2. **نداء عَلَوي عاجل. 2006م**
3. **المجلس الإسلامي العلوي.. خيبة وأمل. 2017م**
4. **اَلنّائِبَانِ الْعَلَوِيَّانِ تَحْتَ قَوْسِ الْقَضَاءِ. 2018م**
5. **المجلس الاسلامي العلوي بين القرار والحوار. 2018م**
6. **نائبان أم نائبتان! 2018م**
7. **المجلس الإسلامي العلوي -الثوابت والمطالب- 2019م**
8. **هواجس حول المجلس. 2020م**
9. **وتتراكم الأخطاء. حول زيارة قائد الجيش إلى جبل محسن. 2022م**
10. **المجلس الإسلامي العلوي.. الإصلاح واستعادة الثقة. 2023م** (سيُنشر بعد ساعات)

إدارة موقع المكتبة الإسلامية العلوية

2023/05/03م

العلويون في لبنان، أين هم؟!

كُتبت هذه المقالة التي نُشرت في جريدة الديار اللبنانية عام 2006م، بعد الانقسام السياسي والديني الحاد في المجتمع اللبناني عقب اغتيال رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري ...

وفيها تم التأكيد على ثبات المواقف الوطنية والسياسية للطائفة الإسلامية العلوية.

العلويون في لبنان، أين هم؟!

في بلد كلبنان، يتمذهب فيه الهواء والماء، تصبح الطائفية عنوان السياسة والاقتصاد وبوابة للظلم والحرمان أو الامتياز والاحتكار.

في بلد كهذا يُسأل المرء عن طائفته فقط ليُعرف حضوره ورأيه وليُعطى درجة توصيفه وتصنيفه.

فأنت سني إذا أنت من طائفة البحث عن الحقيقة.

وأنت شيعي، إذاً أنت ذو مشروع يتخطى البلد ليتقاطع مع مشاريع إقليمية.

وأنت درزي، إذا أنت من نافخي البوق في الصف الأول!!!...

وهكذا....

بهذه العناوين المُختصرة والمُقزَّمة يخوض الإعلام الرخيص والمُوَجّه معركة الاحتقان والتضاد، في سياق يوحي بغياب البُعد الوطني والحضور المُجتمعي والأخلاقي للطوائف في صناعة الوطن وصياغة استقراره وأمنه وحضارته، ويُصَوّر حالة الاختلاف الديمقراطي بأنها حالة خلاف عصبي لا يَقبل إلا نتيجة واحدة: الصِّدام.

في هذا الجو الذي يَقوده إعلامٌ رخيصٌ يُمارس التعتيم الإعلامي الذي لا يُضيء إلا على جوانبه المشبوهة، وفي ظل النظرية الديكتاتورية "نظرية الطوائف الأساسية أو الطوائف المُقرّرة"، وفي ظل (الخصوصية السياسية لطائفتنا الإسلامية العلوية) المتمثلة بإيصال نائبين عن الطائفة بغير أصواتها وإرادتها، و(الدينية) المُتمثلة بتعثر المخاض عن استكمال بُنية المجلس الإسلامي العلوي، نجد أنفسنا كمُثقفين في شارع يعجّ بالهموم والأفكار، مُكلّفين شرعًا ومدفوعين وطنيًا إلى التعبير عن مواقفنا وآرائنا التي تحكُم فِعل وانفعال المجتمع العلوي بحالةٍ شِبه إجماعيه، وتحديد موقعنا على خارطة الأحداث السياسية التي شَكّلَت جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري محورًا ومفصلاً لها، وذلك دفعًا للتقوّلات، وإيضاحًا للحقائق، وقطعًا للطريق على المُدعين اختصار وتمثيل الطائفة، وردًّا على سؤال لطالما سمعناه:

العلويون في لبنان أين هم؟!

نُعَبّر عن وجودنا وقناعاتنا فنقول:

إنَّ لبنان بلد عربيٌّ الهُوِيَّة والانتماء، وسوريا هي بوابة الانتماء وعُمقه وقراره، وإنَّ أيَّ محاولةٍ للهروب من هذا الواقع هي: جريمةٌ ضد الحقيقة وتَنَكّرٌ للهوية وتضييع للقيم والانتماء الأصيل واستبداله بانتماء لمجهولٍ مظلم.

إنَّ إسرائيل هي عدوة التاريخ والمستقبل للأمة العربية بكل مُكوّناتها وبالتالي لبنان، وهي المُستفيدة والمسؤولة الرئيسة مع قوى الهيمنة والتسلط المُتمثلة بالولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها في العالم وعُملائها المُتغلغلين في الكيان العربي عن مُسلسل التخريب والتمزيق الذي يَتعرّض له هذا الكيان.

إنَّ المقاومة الباسلة هي حصن الوطن المَنيع ورَمز عزَّتِهِ وكرامته وسلاحها قوة وحصانة وعنوان شرف للوطن، وإنَّ أية محاولة لنزع هذا السلاح هي محاولة آثمة وغدّارة تتكامل في خبثها وأهدافها مع مُخطط

هزيمة الأُمّة واغتيال روح المقاومة وأدواتها، كما أنَّ أيّة محاولة في هذا السياق هي تعبيرٌ صارخٌ عن الغدر وعدم الوفاء وتعدٍّ على حقيقة وطنية وسياسية راسخة.

استنادًا إلى هذه المقدمات نرى أنَّ جريمة اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري العربي الانتماء والهوية والمشروع والممارسة، بحجمها وبشاعتها وهول تداعياتها هي جريمة شنعاء بحق الوطن والإنسان وانفجار استهدف القناعات والحقائق الوطنية، لذلك فإنَّ كشف اللثام عن أهداف هذه الجريمة وعناصرها وأدوات تنفيذها هي مطلب لكل حريصٍ على كيان الوطن وأمنه واستقراره وترتقي لتصبح إحدى الحقائق الوطنية التي يُجمع عليها اللبنانيون.

غير أنَّ مسار الأحداث يبتعد عن هذا الهدف النبيل، فالجريمة ليست حدثًا مُستقلاً تتابعت بعدَهُ ردَّات الفعل، بل حلقة في سلسلة مُبرمجة ومُوجَّهة، تتكامل فيها عملية القتل مع حَملة إعلامية وسياسية مشبوهة ومشوِّشة تقود العاطفة الوطنية الصادقة ضد الحقيقة، فتقلب الحقائق وتُمَوِّه المجرم الحقيقي، وتُحوِّل أصابع الاتهام على إيقاع حملة مسعورة ومكثَّفة نحو جبهة الصمود والمقاومة، ابتداءً بسوريا وانتهاءً بحزب الله والمقاومة الفلسطينية، بهدف تخريب الاستقرار السياسي والشعبي بين دول الممانعة وشعوبها، بواسطة عناصر مشبوهة تقود عملية التخريب من الداخل، بدعمٍ صريح من أمريكا وإسرائيل متكاملة مع ضغطٍ من المنظمات الدولية التي تسيطر عليها هاتان الدولتان.

والواضح أنَّ هذا المشروع قد تكشَّفت عناصره، فالنفوس مشحونةٌ والفتنةُ ناميةٌ، والوحدة الوطنية مزعزعة، والوطن مرتهن -من أكثريته الحاكمة- للغرب مُغلِقًا كلَّ نوافذ عروبته.

إنَّ الخطاب السياسي السائد هو مشروع انفلات من الحالة الوطنية والأخلاقية، ومفاعيل الشحن التي ولَّدها أدت إلى توتُّر وتشنج الشارع مُهيِّئةً لإحداث الانفلات الأمني والمجتمعي، ما لم يتم ضبط هذا الخطاب ضمن القواعد والأصول الوطنية والأخلاقية.

ولعلَّ الهدف من هذا الخطاب هو إحداث الانفلات كأحد أخبث حلقات المخطط التدميري، ولعلَّ جوقة التطبيل والتزمير الموكلة بهذا الدور لها خلفيات ووقائع تثبت الارتهان والتبعية، وهي تقود حملتها في قيادة أكثرية لا يملك معظم أفرادها الأهلية السياسية والوطنية.

انطلاقًا من هذه المقدمات والأسباب نرى أنّ اغتيال الرئيس الشهيد رفيق الحريري ثمن كبير لمشروعٍ كبير يستهدف جبهة الحقائق الوطنية.

إنَّ العلويين - المغيبين ظلمًا عن مواقع القرار والحوار- يعتبرون أنَّ وجود الطائفة قائمٌ بذاتها لا بسواها، ونحن إذ نتقاسم قناعاتنا الوطنية مع الكثير من شرفاءِ لبنان ووطنييه نحمل معهم همَّ الخوف على هذه القناعات مضافًا إليها همَّ الحرمان والتهميش اللذين تعاني منهما الطائفة، مما يجعلنا معنيين أكثر من غيرنا بضرورة إحقاق الحق الكامل والحقيقة الشاملة مجنَّدِين لنصرة الحق مستنفَرين لإظهار الحقائق.

ملاحظة: إنَّ هذا الرأي ليس رأيًا مُلزمًا لجهةٍ رسمية بل هو قناعة راسخة تكتسب شرعيتها من شعبيتها.

عضو الهيئة الناخبة في المجلس الإسلامي العلوي
المهندس ربيع معين سليمان / الحربوقي
طرابلس – جبل محسن – 2006/05/10م

نشر في جريدة الديار اللبنانية بتاريخ 10\05\2006م في باب (آراء حُرّة)

نِدَاءٌ عَلَوِيٌّ عَاجِلٌ

نُشرت المقالة في جريدة الديار اللبنانية عام 2006م.

وفيها توجيه نداءٍ إلى نائبي الطائفة الإسلامية العلوية للعودة إلى الثوابت الدينية والوطنية والسياسية وإلى الموقع الطبيعي للطائفة الذي لا يحيد عن الصواب، ودعوة للرجوع عن الخيار السياسي الخاطئ، وعدم الانجرار في المخطط التخريبي الذي كان يُراد إيقاع البلد فيه جرّاء اغتيال رئيس حكومة لبنان رفيق الحريري.

نِدَاءٌ عَلَوِيٌّ عَاجِلٌ

خاص إلى السيد شارل أيوب.

بسبب تسارع الأحداث، وحساسية الموضوع ودقته نرجو تفهمكم لأهمية هذا المقال ولضرورة نشره بالسرعة القصوى.

بعد تفضل جريدتكم بنشر مقالتي (العلويون في لبنان أين هم؟) بتاريخ 11\05\2006م وما لقاه من إجماع وتأييد كبيرين جاوزا الإعجاب إلى حد التكليف بمتابعة أمانة النطق عن الهوية العلوية، وبعد استنفاذ البدائل الإصلاحية لتصحيح واقع التمثيل السياسي لطائفتنا، أبث عَبركم هذه العجالة بعنوان "نداء علوي عاجل" وأبثه عبر وسيلة إعلامية على قاعدة: " اللهم فاشهد أني قد بلغت."

وهو نداءٌ كون الأذان قد صُمّت عن سماع صوت الحق وحديث العقل.

وهو علويٌ كونه يُمثل إجماع طائفة تمرّدت على سياسة الفرض وانتفضت لحضورها وكرامتها.

وهو عاجلٌ كون الخطر قد لامس مناطق مُحَرّمَة تمسّ هوية الطائفة وهذا ما لا يقبله العلويون.

فالعلويون في لبنان هم أبناء طائفة بنت واقعها وصاغت حركة فعلها وانفعالها من وحي البُعد الديني والسياسي في وحدة بينهما تكاد لا تنفصل.

فالطائفة العلوية التي يُحدد هويتها وانتماؤها العقائدي برسول الله وآل بيته عليهم أفضل الصلاة والتسليم تشرّبت معاني الجهاد ضد الكفر والظلم والبَغي وتأصلت فيها قيم نصرة الحق والنضال في سبيل العدل والخير، وتمثلت في رجالاتها الذين أنجبتهم أمثولة في الدفاع عن الدين والدولة، ليس ابتداء بسيف الدولة الحمداني الأسد الرابض على ثغور الدولة الإسلامية مرورًا بالأسد الثائر المجاهد الشيخ صالح العلي، وليس انتهاء بالقائد البطل حافظ الأسد بطل الصمود والتحرير....

فهذا التراث ألبسنا ثوب المجد والكبرياء ورسم قدرنا وحضورنا في موقع الجهاد الدؤوب والنضال المستمر لإحقاق الحق والدفاع عن شرف الأمة، وكرامتها وحريتها واستقلالها.

غير أننا نرى البلد يُقاد إلى مصيرٍ يُعاكس قناعاتنا وخياراتنا الوطنية، فالتداعيات التي حدثت بعد القرار 1559 وجريمة اغتيال الرئيس الحريري شوّهت المجتمع اللبناني بكل تراكيبه وشكّلت حالة فرز واصطفاف تحت عناوين طائفية أكثر منها سياسية، ومن جملة ما طالته، الطائفة الإسلامية العلوية.

فالعملية الانتخابية أحدثت بفساد قانونها وسفاهة مُجرياتها واقعًا مريرًا قرّرته وفرضته "كاسحة الخيارات الوطنية" بملايينها التي جرّت آلاف الأصوات التائهة والمُنفعلة إلى حالة اللاوعي حيث يتم تشكيلها على وقع إملاءاتٍ وارتهاناتٍ خارجيةٍ مُعاديةٍ وإنتاج "واقع الضياع" الذي يستلزم استحداث مُقرّرين عن طوائفهم لا قرار لهم سوى قرار الطاعة.

ولما كان الحكم على المواقف السياسية يتم على أساس طائفي حيث يزجّ أصحاب المصالح المشبوهة أسماء طوائفهم في صراع أسقطوا فيه كل الحُرُمَات، وبسبب التحاق ممثلينا السياسيين في ركب الضياع ولو بصفة شاهد زور، وما يُسببه هذا الالتحاق من التباسٍ طال موقف الطائفة الوطني فإنّ ذلك يستدعي إزالة الالتباس ورفع الشبهة بإبراز موقف الشارع العلوي تجاه الأحداث وتجاههما.

فالنائبان العلويان اللذان تم استحداثهما بواقعٍ غير شرعي حيث لم يحصلا مجتمعين على أكثر من عدة مئات من أصوات العلويين في طرابلس وعكار معًا، أي أن شرعيتهما في تمثيل الطائفة وُلِدَت مَيتة.

والنائبان لم يسعيا إلى ردم الهوّة وتحقيق المصالحة مع الطائفة ولم تستطع هذه النيابة المجانية أن تمنحهما أهليّة تمثيل الطائفة فغاب الانسجام وأضحت مواقف النائبين مُغايرة حيناً ومُعاكسة في أغلب الأحيان مع توجّه أبناء الطائفة.

فقد نسي النائبان أو تناسيا أنّ حق الطائفة عليهما أكبر من أي حق، وأنّ شرف انتماء الإنسان لمُعتقده أنقى وأطهر من أي ارتهان زمني، وأنّ تراث الطائفة وتاريخ جهادها ونضالها، وآلامها وآمالها أكبر من وقع أي حادثٍ عرضي مهما تمادت تداعياته إذ لولا شرف الانتماء للطائفة لما حظيا برؤية البرلمان.

فللطائفة حقٌ على نائبها لا تتنازل عنه وعليه واجب تجاهها دينيًا وأدبيًا وأخلاقيًا. وحتى في القانون يُعرَّف النائب بأنه مُمَثّل للشعب وخادمٌ له ومُدافع عن مصالحه.

وانطلاقًا من هذه المُقاربة بين طائفة متجذرة بعقيدتها ومبادئها ووطنيتها وحقيقتها السرمدية وبين مُمَثليها السياسيين المُنتمين الى أكثرية وهمية وعرضية، وبحكم حق الطائفة على نوابها وواجبهم الذي يُمليه عليهم انتماؤهم إليها دينيًا وأخلاقيًا، وبحق تراث الطائفة وحضورها وكرامتها وهويتها، وبحق القانون الذي يُعيّن الشعب سيّدًا على خادميه ومرؤوسيه.

فإننا نطلب من سعادة النائبين الارتداد فورًا إلى مواقع العِزة والكرامة والإباء، والامتثال إلى قرار الطائفة الوطني، والانسحاب من صفوف التآمر على عروبة البلد إلى موقع الوطنية حيث قرارنا وخيارنا وقدرنا، وإعلان البراء من حالة الارتهان والتبعية والالتحاق بفيلق المقاومين والمدافعين عن عروبة لبنان واستقلاله حيث لا أحد أجدر منا بهذا الموقع، وتحقيق الانسجام مع منطق الحق والوطنية الذي ينتهجه أبناء الطائفة.

وإننا إذ نعتبر هذا النداء أخيرًا، وحتى لا يتحول النائبان من سيفٍ بيد الطائفة إلى سيف مُسَلّط على رقبتها، فإنّنا نعتبر أنفسنا في حِلّ من أي قرار أو خيار يأخذه النائبان خارج خيار الطائفة الوطني الذي حَدَّد مَعالمه وعبّر عن جوهره أول ثائر على الاستعمار في عصر العرب الحديث المجاهد العربي العلوي الشيخ صالح العلي بقوله: "**سيوف المجاهدين تتململ في الأغماد، وقلوبهم في غليان واضطراب، لا نقبل أن تمتهن كرامة الأمة، أو تدنس حرمة الاستقلال، إننا للمُعتدين بالمِرصاد وسيرى الظالمون أيَّ مُنقلب سينقلبون**".

وأخيرًا نقول:

إنّ للطائفة العلوية حُرمَةً، وتمثيلها شرَفٌ.

فمَن أسقط تلك الحُرْمَة، سقط عنه ذلك الشرف.

بلسان أكثرية علوية.

عضو الهيئة الناخبة في المجلس الإسلامي العلوي
المهندس ربيع معين سليمان / الحربوقي
طرابلس / جبل محسن في 10\05\2006م.

وبعد هذا المقال بأشهر استجاب أحد النائبين وارتد إلى موقع العزة والكرامة والإباء. (إدارة موقع المكتبة الإسلامية العلوية)

نُشِرَ في مَوْقِعِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَلَوِيَّةِ في الرابط التالي: https://alawiyoun.net/ar/node/2840

المجلسُ الإسلاميّ العَلَوِيّ

خيبةٌ.. وأملْ

دراسة تبحث في التاريخ الحديث للطائفة الإسلامية العلوية، وتبلور الهُوِيَّة الدينية والوطنية والسياسية... مرورًا إلى واقع العلويين في لبنان، وواقع المجلس الإسلامي العلوي من حيث الضرورة، ودور هذه المؤسسة الدينية والأبعاد التي انطوت عليه، وتبيان دورها الرائد والمحوري....

تستعرض الدراسة المهام والمسؤوليات العظيمة المُلقاة على عاتق المجلس في النواحي الدينية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية... وتُظهر مواضع الخلل والتقصير في تنفيذ هذه المهام، وحالة الخيبة لدى جمهور العلويين بعد إخفاق المجلس في معركة الوعي والأداء.

المجلسُ الإسلاميّ العَلَوِيّ
خيبةٌ.. وأملْ

لم يكن الإعلان عند تأسيس المجلس الإسلامي العلوي في لبنان خبرًا عاديًا، بل كان لحظة استثنائية ينبغي التقاطها وقيمة دينية وجب إدراكها، لما لها من أبعاد ومدلولات تاريخية واجتماعية، ولما لها من تأثير على حاضر العلويين ومستقبلهم.

فمع بداية القرن العشرين الذي بدأ فيه ظهور الدول في المنطقة وتشكّل المؤسسات والهيئات النّاظمة لحركة الشعوب. كان الظهور المتجدّد للعلويين المنبعثين إلى الحياة، بعد أشدّ فترات الظلم وأكثرها ظلاميّة. والتي امتدّت طيلة الحكم العثماني الذي دام أربعة قرون تمّ فيه تغييب العلويين عن حركة التاريخ والمجتمع، بدأ العلويون بإعادة هيكلية وجودهم وإثبات هويتهم الإسلاميّة الأصيلة.

وقد أخرجت الرحمة الإلهية، من رحم الظلم، العديد من الرجال الصالحين ذوي الألمعيّة الذين حملوا المسؤوليّة التاريخية في تحقيق مكانة تليق بهذا الانتماء الإمامي المُحمّدي الأصيل.

وقد برز منهم لا على سبيل الحصر:

1. **العلّامة الإمام الشيخ سليمان الأحمد،** الذي يمثّل موقع الإمامة بما اختزنه من العلوم الإسلاميّة الأصيلة، إضافةً إلى مهمّة الإصلاح الديني؛ فبرز إمامًا وعالمًا في منتديات الفكر والعلم. وحاز المكانة الدينية المرموقة.
2. **والمجاهد الشيخ صالح العلي،** الذي أضاف إلى القيمة الدينية الكامنة فيه، روح الثورة والنضال المستمدّة مددها من نهج نصرة الحق ومجابهة الظلم والطغيان، الذي رسّخ معالمه أهل بيت النبوّة عليهم السلام.
3. **والقائد المؤمن حافظ الأسد،** الذي جمع إلى القيم الدينية والنضالية، روح القيادة والعبقرية والألمعيّة الفكرية، والقدرة على بناء مجتمع تسوده قيم العدل والقوّة والكرامة، فبرز قائدًا تاريخيًّا استثنائيًّا.

إنّ **"مثلّث الرحمة الإلهية"** هذا، هو الذي رعى وأسّس بشكل مباشر أو غير مباشر، كل أشكال الوجود العلمي والسياسي والديني والاجتماعي لأبناء الطائفة الإسلاميّة العلويّة في العصر الحديث ومنها المجلس الإسلامي العلوي في لبنان الذي يُعدّ إحدى بركات جهادهم المقدّس، دونما إغفال للتضحيات العظيمة التي قدّمها أبناء الطائفة الإسلاميّة العلويّة في لبنان على مستوى القيادة السياسيّة بدورها المشهود، بالتكاتف مع رجال الدين والجمعيّات المدنية والأهلية الذين كان لتضحياتهم ونضالهم الدور الكبير في تحقيق هذا الإنجاز.

وقد حمل الإعلان عن تأسيس المجلس الإسلامي العلوي، في طياته العديد من الدلالات وعلى أكثر من صعيد.

على الصعيد الديني:

من غير الخفي على أحد أنّ العقيدة الإسلاميّة العلويّة المتجذرة والمتّصلة بآل بيت رسول الله (ع) أهل العصمة ونبراس الحكمة وموضع السّرّ الإلهي، قد اتهمت في علومها ومعالمها، ونال منها التجنّي عبر فتاوى الظلام، وأُلصقت بها ظلامات الفكر الديني، وألحقت بها الانحرافات العقائدية، وقد حدث كلّ ذلك ظلمًا وتجنّيًا وبهتانًا، لا سيّما بعد أن تمكّنت منها سيوف السلاطين تقطيعًا وتقتيلاً وتمزيقًا، وفتاوى أذناب السلطة تكفيرًا وتشويهًا وتحريفًا.

لكنّ هذه الفئة الراسخة في انتمائها الواثقة في عقيدتها الصلبة في إيمانها بقيت متمسّكة بانتمائها إلى مدرسة الإسلام المُحمّدي الأصيل ونهج الأئمّة المعصومين (ع)، رغم قرون الظلم والتجنّي التي توالت بويلاتها وقسوتها، والتي كانت كافية لإزالة وتشويه أي معتقد آخر وطمس هويته وتشتيت معالمه.

غير أنّ صحّة الدّين وثبات اليقين، والإيمان بوعد الله، أبقى هذا النهج الإمامي الأصيل متربّعًا على عرش الحقيقة.

"يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ"

فكان تأسيس المجلس الإسلامي العلوي تجسيدًا لإرادة الله وتحقيقًا لوعده، ونصرًا لعباده المؤمنين.

كما كان تأكيدًا على أصالة ورسوخ المذهب الإسلامي العلوي في العقيدة الإسلامية، ولعلّ هذا القرار باعتباره صادرًا عن السلطة الحاكمة فإنّه يُعتبر تكذيبًا لكل محاولات الافتراء والتكفير والتجنّي التي حاولت المسّ من قدسيّة هذا المذهب على مرّ سنين خلت.

أمّا على الصعيد التاريخي:

فقد جاءت الخطوة تصحيحًا للخطأ التاريخي، وتكفيرًا عن الجريمة التي أبعدت العلويين عن حركة التاريخ وأخرجتهم ظلمًا وتعدّيًا من دائرة التأثير والتأثّر، ومراجعة عن قرار الإبعاد الذي جاء تحت وطأة التأثير الديني الذي أطفأ، بظلامية فكر وظلام سيف، صفحات مضيئة من تاريخ الحضور العلوي عبر الدويلات التي صبغت بنور الهداية العلوية كدولة الحمدانيين ودولة بني بويه ودولة بني عمّار...، وغيرها من الدويلات التي كانت منارات في الدين والعلم والأدب، وقُدوة في الدفاع عن الإسلام، دينًا ودولة، ومثالاً في احتضان العلماء والأدباء وأصحاب الفكر، فكانت علامة فارقة في تاريخ العرب والمسلمين، إضافةً لمشاركة العلويين بقيّة مكوّنات المجتمع اللبناني عبر تاريخ تواجدهم في تفاصيل الحياة السياسيّة والاجتماعية وصولاً إلى تاريخ لبنان الحديث.

على الصعيد السياسي:

لعلّنا لا نبالغ إذا اعتبرنا هذا الإعلان بمثابة النقد الذاتي الذي تمارسه السلطة السياسيّة، امتدادًا عبر العصور، بهدف تصحيح الأخطاء وإعادة بناء الكيان السياسي السليم الذي يحصّن نفسه عبر احتضان كافّة مكوّناته السياسية على أساس قيم العدل والمساواة.

ولعلّ هذه الخطوة هي التي تؤكّد وتكرّس مشاركة العلويين في الحياة السياسيّة. وتحفظ حقوقهم المدنية، وتعيد وهج العلويين في مجتمعاتهم؛ منهيةً بذلك زمن العزل والإقصاء، لفئة عاشت منذ قرون بعيدة في هذا البلد وساهمت في كتابة تاريخه وصياغة كيانه.

وفي وطن كلبنان، يُقاس به الحضور السياسي على أساس الانتماء الديني، يُصبح تأسيس هكذا مجلس حقًّا لهم، وتُصبح المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية من خلاله واجبًا عليهم وإن عارض ذلك منهجهم \القائم على تغليب الوحدة الإسلاميّة ومنطق العيش المشترك\ المُستمد جوهره من قول أمير المؤمنين علي (ع) **"النّاس صنفان: إمّا أخٌ لك في الدّين، أو نظير لك في الخلق".**

أمّا على صعيد الانتشار العلوي:

فإنّ لهذا الإعلان تأثير جوهري وعميق على العلويين في بلدان الانتشار. والتركيبة السياسيّة الفريدة في لبنان القائمة على المحاصصة الطائفيّة أتاحت للعلويين في هذا البلد الظهور عبر مؤسسة دينية، تحت عنوان ديني مستقل، وهذا الأمر غير متاح في بلدان الانتشار الأُخرى، إمّا لاختلاف طبيعة الأنظمة السياسيّة في تلك البلدان، أو بسبب عدم وجود مستوى التنظيم الكافي والافتقار إلى التجربة وضعف المقوّمات، وفي هذه الحالة يصبح للمجلس الإسلامي العلوي قيمة إضافيّة ومسؤولية تاريخية في تأسيس نموذج يمكن الاعتماد عليه ويصبح المجلس الإسلامي العلوي في لبنان حينها هو الأمل الذي ينظر إليه العلويّون في تلك البلاد بعين الرجاء، كنواة، أو مركز، يتمحور عليه التواجد العلوي في بلدان الانتشار، وهو التجربة التي بالإمكان اعتمادها وتطويرها وملاءمتها، بحيث تناسب المنتشرين كُلّاً في وطنه، فتتشكّل بذلك المرجعيّة الموحّدة والتي أصبحت مطلبًا مُلحًّا، تحفظ المذهب بوحدة الرّأي، من الانحراف والضياع، وتنظّم حركة الأفراد، والتي بإمكانها تأكيد هويّة المذهب الإسلامي الإمامي، واستقلاليته، ونقل حالة أبنائه من التشتّت، إلى التنظيم ومن تعدّد الآراء إلى المرجعيّة الموحّدة، القادرة على إمداد جميع رعاياها أسباب القوّة.

وربما يصبح هذا المجلس هو الناطق الرسمي والممثل الشرعي للعلويين حين يستوجب الأمر سماع الصوت العلوي.

وعلى الصعيد الاقتصادي والاجتماعي:

أمّا الإعلان عن إنشاء المجلس الإسلامي العلوي في لبنان بالتحديد، فإنّه يضيف بُعدًا آخر-ولعلّه ينطبق على العلويين في أكثر من بلد- هو البعد الاقتصادي والاجتماعي.

حيث عانى التواجد العلوي في البلد من التهميش والإقصاء والإبعاد...

وجرى حرمانهم ضمن مخطّط ممنهج، يحمل في طيّاته بذور الانتقام، ومن أهدافه تكريس الظّلم حتّى يصبح قرين حياة العلويين وسِمَتُها، ودفع أبناء المذهب نحو خيارين لا ثالث لهما:

1. إمّا اليأس والاستسلام.
2. وإمّا النقمة والثورة على الواقع المظلم الظالم والانفلات من الضوابط والتمرّد على النّظام القائم وعندها يسهل وصفهم بالخروج عن القانون ومعاملتهم على هذا الأساس.

ولعلّ الخطر الأبعد من ذلك هو اعتبار هذه الممارسات بمثابة الحرب الاقتصاديّة والاجتماعيّة لإجبار العلويين على تغيير هويتهم ومفارقة مجتمعهم للتخلّص من الفقر والحرمان.

وقد اضطرّت هذه المعاناة الكثير من أبناء هذا المذهب إلى تغيير مذهبهم للحصول على الحقوق المدنية والسياسية والوظيفية، كما جرت محاولات استغلّت هذه المعاناة لإلغاء تسمية "العلويين" والانضواء تحت مسمّيات مذهبيّة أخرى، ممّا شكّل خطرًا على المذهب برمّته.

انطلاقًا من هذا التقديم:

فإنّ المجلس الإسلامي العلوي يكتسب قيمةً جوهريّةً، تستدعي لتحقيق المراد منها نفوسًا راقيةً، وهِممًا عاليةً، وعقولاً نيّرةً مؤهّلةً لفهم هذه الأبعاد العميقة والعمل بمقتضى ما تتطلّبه من أجل الارتقاء بها إلى مستوى المسؤوليّة التاريخيّة وتحقيق الغاية المَرْجُوَّة.

وإنّ الوصول إلى هذه الغاية يتطلّب تحقيق خطوات لا بُدّ من تأمين أدواتها ومستلزماتها لإنجازها، أو على الأقل، البدء بتنفيذها، ووضع أسس السّير في إتمامها وإنجازها تباعًا، ووفقًا للأولويّات وضمن الامكانات المتاحة.

ومن هذه الأولويّات:

1- إنشاء المكتبة الإسلاميّة العلويّة التي من مهامها:

أ- رسم هُوِيَّة وملامح هذا النّهج الإسلامي العلوي الأصيل.

ب- الإجابة عن الشكوك والأسئلة عن جدوى وأحقّيّة الاستقلال عن المذاهب الإسلاميّة الأخرى.

ج- إبراز رجالات المذهب، ومصادر التشريع والحديث، وتبرئة الثقات، واستبعاد الدخلاء.

د- الرّد على فتاوى التكفير وتفنيد آراء مُطلقيها، ودَحض مُفترياتهم بالحجج والأدلّة الدينيّة والتاريخيّة.

هـ- تنقية المذهب مما اعتراه من شوائب، أُلصقت به بفعل عوامل الدّسّ.

و- استبعاد الأفكار والانحرافات التي أُلحقت بالمذهب من تيارات وفصله عن الاتجاهات الدينيّة والفكريّة التي أفرزتها ظروف سياسيّة وزمنيّة خاصّة \كالحلوليّين، وإخوان الصّفا...\

ز- إبراز الصفحات المضيئة من التاريخ والفكر العلوي، بالإضاءة على الدول والإمارات التي صُبغت بالصبغة العلويّة، وإبراز الحضور الديني والفكري الذي تحقّق بظل وجود هذه الدويلات، والإضاءة على رجال الدين وأصحاب الفكر من الفلاسفة والشعراء العلويين على مرّ التاريخ الإسلامي.

ح- تأسيس المناهج الشرعيّة الخاصّة بالمذهب الإسلامي العلوي التي تُلقى على الطّلاب في المدارس الرسمية، وفي المدارس الشرعيّة أسوةً ببقيّة المذاهب، اعتمادًا على ما صحّ عليه الاجماع من كتب السّادة المتقادمين، وتأليف ووضع ما تتطلّبه المدارس بعد توفّر المصادر والتمويل اللازم.

2- تأسيس المدارس الدينية والمعاهد الشرعيّة الخاصّة التي تدرس وتخرّج الطّلّاب وُفق المذهب الإسلامي العلوي الصحيح المشرّب والبعيد عن الشبهات.

3- إعطاء المَثل والقُدوة للانتشار العلوي في البلدان الأخرى وإبراز التجربة التي يمكن الاقتداء بها لتنظيم شؤونهم في بلدان الاغتراب.

4- تنظيم وتفعيل العمل الديني، عبر تنظيم ارتداء الكسوة الدينيّة وإخضاعها لقانون الكفاءة والأهليّة، وتفعيل دور الوعظ والإرشاد والتبليغ الديني وتنشيط دور الإعلام الديني \إذاعة – مجلات – كتيّبات – منشورات...\ وذلك من أجل النهوض بالمجتمع من حالة الركود والسبات إلى العمل الديني الفعّال والمُنَظّم.

5- استنفار كافّة الطاقات الدينيّة والفكريّة التي يزخر بها المجتمع العلوي في لبنان. والاستعانة بمن يستوجبه الأمر من خارج البلاد، واستنهاض الهمم الأمينة والمؤمنة ودمجها في خليّة العمل لأداء رسالة النهضة.

6- إنشاء قنوات الاتصال مع المؤسسات الدينيّة للمذاهب الدينيّة الأخرى على أساس المشاركة وتفعيل الحضور.

7- إنشاء وتشجيع المؤسسات الدينيّة والاجتماعية التي تدور في فلك المجلس (دور الأيتام- دور العجزة- مؤسسات الشهداء...) ورعاية ودعم المؤسسات الاجتماعيّة والصّحية، لملء الفراغ الناتج عن غياب الدولة، وغياب -أو تغيّب- المواقع السياسيّة عن العمل الاجتماعي، لما له من دور في تعزيز الأمان الاجتماعي وتعزيز الشعور بالمواطنة.

8- إعطاء الدعم والمدد والدفاع عن مواقع أبناء الطائفة في المجالات السياسيّة والاقتصاديّة والأمنيّة، وتحصين المواقع الإداريّة المُكتسبة وتدعيمها وتحصيل الحقوق المسلوبة. حتّى لا يكون الوجود العلوي عَرَضًا يقوم بغيره، بل جوهرًا يثبت حضوره، وقرارًا يستمدّ من قدرته الذّاتيّة أسباب وجوده وقوّته وحرّيته، وتحويل علاقة السياسي مع جمهوره من حالة العبء إلى حالة الظهير.

9- المطالبة بحقوق العلويين المهدورة وبمفعول رجعي، يسترجع حقوق وهيبة الطائفة الإسلاميّة العلويّة. ويستعيد ثقة أبنائها بحضورهم وانتمائهم الوطني.

10- تحويل المجلس الإسلامي العلوي إلى البيت الجامع لكل أبنائه، الملائم بيت مختلفاتهم، وتفعيل قدراتهم الدينية والفكرية والاقتصادية للوصول إلى واقع تشاركي مسؤول.

11- إرساء القيادة الدينية الموحّدة والواثقة والقادرة على قيادة مجتمع عانى الكثير من الفوضى والاضطراب والجهل ونقله إلى مستوى لائق من الاستقرار والتنظيم والمعرفة.

-12

-13

-14..... وغيرها ممّا يزيده نباهةُ فكرٍ، وعلو همّة.

غير أنّ هذه الأهداف السّامية والمرامي النبيلة وبمقارنتها مع الإمكانات، ومقومات التحقيق والنجاح اصطدمت بمرارة الواقع وظهرت كحلم يصعب تحقيقه، أو كغاية لا نملك مقومات وأسباب بلوغها وبدأت تبثّ في النّفوس هواجس الشك والريبة مستندة بذلك إلى قلّة النضج والوعي على المستوى الجماعي لإدراك الأبعاد التاريخية والدينية والسياسية، وإلى قلّة الإمكانات المادّية وضعف الأهليّة العلميّة والدينيّة المتمثّلة بغياب الكفاءات القادرة على تحمّل هذه المسؤوليّة التاريخيّة والقيام بأعبائها وقدرتها على التصدّي لهذا الحجم الهائل من التراكمات وإحداث التغيير وتحصين هذا الموقع ونقل المجتمع من الحالة الفرديّة إلى حالة المؤسسة الجامعة، وإلى عدم وجود البيئة السياسيّة القادرة على احتضان ورعاية هذه المؤسسة وتأمين متطلّبات نجاحها.

كلّ هذه الأسباب كانت مبررًا للسؤال الأكثر إيلامًا: ما مصير هذه المعركة لو خسرناها -لا سمح الله- وما حجم الضرر الذي سيلحق بالمذهب العلوي حينها؟؟؟

وبمقابل هذه الهواجس والأسئلة المشككة كان هناك موقف نابع من الثقة والإيمان، ومن إرادة الغيارى على هذا المذهب الشريف، ومن أصحاب العقول الواعية والمسؤولة لخطورة اللحظة التاريخية التي تعصف بنا، ولضرورة البدء بهذه المرحلة كخطوة أولى نحو غاية أعظم وأكمل.

فالقيام بهذه الخطوة بات ضرورةً حتميةً، وتكليفًا شرعيًا، وواجبًا مقدسًا للدفاع عن وجود المذهب في لحظةٍ تاريخيّة عاصفة؛ وإنّ الانصياع لهذا التكليف الشرعي والواجب الديني يستدعي استنفار الطاقات والامكانات على كل الصّعد، وإسكات الأصوات المشككة وتبديد الهواجس واستبعاد الظنون المريبة، فالقلق والاضطراب هما شكل من أشكال الهزيمة، وإنه لا مُبرّر من تفويت استثمار هذه الفرصة التاريخيّة الاستثنائية، وإنه لدينا القدرة والكفاءات ما يملأ الفراغ ويقوم بأعباء المسؤولية، وبالإمكان خلق الظروف المناسبة لنجاح هذه المؤسسة الحلم.

فالوجود العلوي يراهن على هذه المؤسسة لتوحيد الكلمة وتنظيم الصفوف، وإنّ عدم إيجاد هذه القيادة الدينيّة هو ترسيخ لحالة الضياع في زمنٍ تخطّ الشعوب وجودها على لوح الانقسامات الدينيّة؛ وإنّ الهزيمة إن حصلت ستجرّ هزائم أكبر ضررًا وأعمق أثرًا وتسبّب نكسةً يصعب تجاوزها، وهذا أمر غير مسموحٍ به.

انطلاقًا من ذلك، وطالما أنّ المجلس قد أصبح أمرًا واقعًا فإنّه يفترض التعاطي مع هذا الواقع بإيجابيّةٍ إيمانيّةٍ وأخلاقيّةٍ، وبات المنتظر أن تلاقي هذه الإيجابيّة الأداء السليم الذي سيسلكه العهد الأوّل.

وبات الانتظار والترقب والقلق هو سِمَةُ هذه المرحلة، والناس في ذلك على ثلاثة أصناف:

متلهف ينظر بعين الرجاء، ومشكك ينظر بعين الريبة، وحاقد ينظر بعين النقمة.

وبات المجلس والقائمون عليه والداخلون فيه تحت أنظار هؤلاء، يرتجي كلٌّ إثبات ما في نفسه.

غير أنّ المجلس الإسلامي العلوي في لبنان والذي بدأ عمله بحماس وقوّة، جعلت جمهور أبناء المذهب، ينظرون إليه بعين التفاؤل والأمل، لم يرقَ، في محصّلة ما أنجزه إلى مستوى المسؤولية التاريخيّة ولم ينتج عنه ما يرضي آمال الجمهور ولم يظهر من عمله خلال فترة القيادة الدينية الأولى، وما يدلّ على انسجامه كفريق عمل، وغلب عليه التنافس على المواقع الوظيفية التي باتت غاية لا تُدرك سوى مكتسباتها المادّيّة، وكان مجمل ما أنتجته متواضعًا جدًّا، ومُخَيّبًا للآمال.

فمُسِخَ دور المجلس وتقزّم حجمه ولم تُدرك الغاية التي أُنشئ لأجلها وتم تفريغه من مضامينه، وغاب عن مسرح القرار والتأثير، وحصل تباعد بينه وبين أبناء المذهب إلى حد بلوغ اليأس... كل هذا أوجد لدى جمهور العلويين شعورًا من الخيبة والمرارة.

ومن المظاهر السيئة التي شابت عمل المجلس في فترته الأولى/كتعداد دون حصر/:

1) ضعف اهتمام المجلس بالمكتبة العلوية، وضعف رعاية الحالة الفكرية والدينية والثقافيّة خلال المرحلة الأولى، وإن ما صدر من كتب خلالها يفتقر إلى القيمة الدينية والعلميّة، ومنها كتاب رئيس المجلس السابق الذي تعتريه الكثير من الملاحظات، والمليء بالآراء الخاصّة التي لا تمثّل سوى رأي صاحبها ولا ترقى إلى مستوى الاجماع.

2) فوضى العمامات: انتشرت العمامات الدينية التي يفتقر معظمها إلى الامكانات المؤهّلة، وأصبح المعيار المعتمد لارتدائها هو التبعيّة، وباتت هذه الظاهرة محل سخرية عند الجمهور ممّا أساء إلى رمزيّة وقدسيّة الزّي الديني وإلى مكانة المؤسسة التي ينتمون إليها.

3) تغييب العائلات الدينية عن مواقع المجلس وإلغاء دورهم وحضورهم، فإنّ الأمر وإن كان دافعه إصلاحيًا تحت شعار محاربة الاقطاعيّة الدينيّة وتحميل العائلات الدينيّة المسؤولية عن تردّي الوضع الديني، فقد حمل طابع الانتقام، ولم يأت بالبديل الأصلح، حتّى صار شعار المرحلة:

كما زمان بكيت فيه فلمّا صرت في غيره بكيت عليه.

4) إهمال جانب التبليغ والارشاد والوعظ الديني وبقاؤه تحت حدّ المستوى الأدنى الذي لا يرتقي إلى مستوى المسؤولية.

5) الغياب عن المشاركات الدينية التي تقدّم الرأي الديني العلوي إلى بقيّة المكوّنات الدينية وتكرّس التفاعل معها.

6) ضعف الاهتمام بالمساجد وتأهيلها، وتأهيل أئمتها وتطوير أدائهم بما يواكب المهمّة الموكلة إليهم.

7) عدم القدرة على إعطاء قدوة تنظيميّة يمكن اعتمادها في بلاد الانتشار بسبب العجز عن استكمال البنية الداخلية وملء المواقع وتفعيلها، وعدم القدرة على جمع الشمل السياسي والمدني.

8) ضعف الاهتمام بالقرى العكاريّة ومكوناتها الدينية والاجتماعية وضعف التواصل مع فعالياتها، وقلّة الاهتمام بمساجدها وأوقافها الدينية ممّا أوجد شعورًا بأنّ هذا المجلس لا يتعدّى كونه حالة معنويّة لا أكثر.

9) عدم القدرة على ضبط وتوحيد الخطاب الديني بحيث لا زالت الآراء الخاصّة والنافرة عن الصواب والبعيدة عن الاجماع تتردّد وتتصاعد ممّا يزيد من حالة الانقسام والضياع.

10) تحويل مواقع المسؤولية في المجلس إلى وظائف إداريّة يتمّ تداولها ضمن إطار عائلي ضيّق.

11) عدم المطالبة الجادّة بالحقوق السياسيّة والمدنيّة المسلوبة \مدير عام – سفير- مناصب عسكرية...\

12) عدم المطالبة بتحسين الواقع الصحي في مناطق تمركز العلويين \إنشاء مشفى – تطوير مستوصفات – مراكز رعاية صحّية...\ لا سيّما في منطقة جبل محسن التي باتت بأمسّ الحاجة لوجود هذه الرعاية.

13) عدم استكمال بنية المجلس (افتاء – محاكم -...) ممّا يُعَرِّض هذه المُكتسباب للضياع، ويجعله عرضةً للتشكيك بقدرة الطائفة على إدارة مؤسساتها ويعيد طرح السؤال عن جدوى قيام مجلس لا يستطيع بناء مؤسساته.

14) تسلل الانتهازيين والوصوليين إلى مواقع متعددة في المجلس الذي كان بنظرهم مطيّة سياسية واقتصادية يحققون فيها مصالحهم الشخصية، فتحوّل المجلس إلى مكان يحققون فيه المكتسبات المادّيّة والمعنويّة، مما خلق أجواء عكسيّة للعمل الجماعي المُنتج.

15) عدم الاهتمام بالمؤسسات الاجتماعية والأهلية ذات الصلة بحياة النّاس اليوميّة وحاجتهم الاجتماعيّة \دور أيتام وعجزة، شهداء، مراكز صحّة...\ والتي تعتبر الظهير، والبديل عن غياب الدولة.

16) عدم قدرة المجلس على جمع مكونات المجتمع العلوي السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وافتقاره إلى روح المبادرة في اصطناع أسباب حالة الوئام والوفاق.

17) العجز عن محاكاة المجالس الدينية للطوائف الأخرى فيما خص التأثير بالحياة السياسية والدفاع عن حقوق أبناء المذهب ومراكمة المكتسبات وتحويلها إلى حقوق ثابتة.

18) تحوّل المجلس إلى معطّل للكفاءات وأصحاب الهمم العالية التي كان يرتجى من قدراتها وحماسها إحداث إضافة نوعية، حيث جرى تقييدها وتعطيل عملها وارتهانها بأدوار ومسميات وظيفية وإضاعة قدراتها في معارك ثانوية لا تليق بمكانتهم وبالأمل المعقود عليهم.

19) عدم القدرة على مد جسور الحوار مع المذاهب الإسلامية الأخرى، ومع مُمَثلي الطوائف، وتوظيف هذا الحوار في تخفيف حالة الاحتقان والتشنج التي حكمت الطائفة العلوية بمرحلة الانقسام السياسي، وعدم القدرة على توظيف الموقع كشريك في صنع مصير البلد.

20) ....

إن جمهور الطائفة الإسلامية العلوية، الممتلئة أملاً ورجاءً، وعلى قدر الآمال العظيمة التي كانت تعقدها على المجلس الإسلامي العلوي، وبسبب اجتماع هذه الأمور وسواها، /ممّا يضيق ويعف الكلام

عن ذكره/ تحوّل شعورها إلى الخيبة وفقدان الثّقة، وتعزّز لديها شعور الهزيمة، وباتت تضيف هذه التجربة إلى قائمة اليأس.

غير إنّه من المنصف القول بأنّ مدّة القيادة الدينية الأولى في المجلس الإسلامي شهدت صعوبات وظروفًا غير مؤاتية متمثّلة بالانقسام السياسي الحاد بين فريقي الثامن والرابع عشر من آذار وما سبّبه من خسائر كبيرة للطائفة العلوية على الصعيدين السياسي والاقتصادي باعتبارها الفئة الأضعف والأقلّ عددًا وعُدّة.

وحدثت خلالها محاولات لتصفية الوجود العلوي، عسكريًا، عبر توريطها في معارك شرسة مع قوى التطرّف، وسياسيًّا، عبر مُصادرة المقعدين النيابيين لصالح قوى الأكثرية.

كما شهدت هذه المرحلة حالة تجاذب بين نوّاب الطائفة الحاليين والسابقين عطّلت محاولات النّهوض بعمل المجلس واستكمال بُنيته الإداريّة والتنظيميّة، وقد عملت هذه الظروف مجتمعةً على خلق جو غير ملائم.

وفي ظل هذا الواقع...

فإنّ الحفاظ على وجود هذا المجلس في الظروف السياسيّة الصعبة التي مرّ بها لبنان وفي ظل محاولات الإفشال والإلغاء هو موضوع تقدير يُحفظ للمجلس وللإدارة السياسيّة التي دافعت عنه وحفظت بقاءه.

لذلك فإنّ النّظر إلى المرحلة الأولى من عمر المجلس من زاوية الأخطاء والتقصير، هو أمر غير عادل، كما أنّ التنكّر للجهود التي بذلها العديد من أصحاب الكفاءات التي يضمّها المجلس، وللإنجازات التي حقّقوها، فهذا أمر يحمل طابع التجنّي... وهذا ليس صلب موضوع البحث.

غير أنّ الرضا والقبول بكل نتائج المرحلة الأولى من عمر المجلس، هو بالمقابل أمر لا يمكن قبوله، ولا يرقى إلى مستوى الآمال ولا يتلاءم مع القدرات.

وإنّ ما ورد ذكره سابقًا هو بمثابة مراجعة ذاتيّة، ونقد بنّاء، من منطلق الوعي والعمل بما يمليه الضمير، وليست محاولة تقييم، ولا أملك الحق بذلك، فالمجلس الإسلامي العلوي، يضمّ في تركيبته الكثير من أصحاب الكفاءات وذوي الخبرات والامكانات الذين يملكون من الفهم والذوق ما يجعلهم يدركون ما ينبغي عليهم القيام به... إلّا أنّ لسان حالهم كان دائمًا: لا حول ولا قوّة إلّا بالله.

إنّ الشعور بالخيبة، الذي رافق المرحلة الأولى من تاريخ المجلس، هو أمر عرضي يمكن تجاوزه بالاستفادة من أخطائه، والانطلاق من التجربة الأولى نحو تجربة واثقة، بامتلاك أسباب النّجاح ومقوماته. فالمذهب العلوي الذي حفظته العناية الإلهيّة والنّفوس الآمنة المطمئنّة لا يزال في كنف هذه الرعاية؛ والمجلس الإسلامي العلوي هو صورة هذا المذهب الذي ينبغي أن تكون بهيّة، **وهذا يتطلّب أمرين:**

أوّلاً: وجود القيادة الدينية الأقدر والأكفأ على حمل الأمانة والقادرة على إحداث التغيير وتفعيل عمل المجلس واستنهاض طاقاته وتوظيفها بما يخدم هذه الرسالة النبيلة. وكلّنا أمل بحكمة أصحاب القرار وقدرتهم على انتخاب الرجال المؤهّلين لحمل هذه الرّاية.

ثانيًا: ايقاظ حسّ المسؤولية والارتقاء بمستوى الادراك والأداء إلى مرتبة استحقاق هذه المكرمة الإلهية، ونحن كلّنا كأفراد ندور في فلك هذا المجلس معنيّون بتحقيق ذلك.

..... إنّ المجلس الإسلامي العلوي أضحى رمزًا يتضمّن الكثير من المعاني الدينيّة والسياسيّة والتاريخيّة وتنطوي فيه آلام وآمال شعب بكامله، وحلقةً هامّةً في سلسلة الوجود العلوي، تتوسّط تاريخًا ثقيلاً، ومستقبلاً ينبغي أن يكون مُشرقًا وواثقًا، وعليه تقع هذه المسؤولية.

-هَذَا نِدَاءٌ مِنْ قَلْبٍ نَظَرَ بِعَيْنٍ عَلَوِيَّةٍ، فَرَأَى مَا اسْتَحَقَّ مِنَ الْحَقِيقَةِ-

المهندس

ربيع معين سليمان / الحربوقي

طرابلس – جبل محسن في 04\08\2017م

اَلنّائِبَانِ الْعَلَوِيَّانِ

تَحْتَ قَوْسِ الْقَضَاءِ

كتبت هذه المقالة قبل بدء انتخابات عام ٢٠١٨م.... وقبل معرفة أسماء النائبين الفائزين بشرف تمثيل الطائفة الإسلامية العلوية في المجلس النيابي...

وفيها تم وضع النائبين أمام مسؤولياتهما والواجبات التي تنتظرهما.. على الصعيد السياسي والديني والاجتماعي والاقتصادي...

ويبقى المجلس الإسلامي العلوي محور الاهتمام.

اَلنّائِبَانِ الْعَلَوِيَّانِ تَحْتَ قَوْسِ الْقَضَاءِ

بعد أيّامٍ قليلةٍ سوف تنتهي هذه الْمَعْمَعَةُ السياسيّة، وينجلي غُبار الأقدام والحَوافر، ونُصبح أمام واقعٍ سياسيٍّ جديدٍ، يَنْتُجُ عنه نائبان علويان في المجلسِ النيابيِّ يَحملانِ شرفَ تمثيلِ الطائفةِ ويَتربّعانِ على سُدَّةِ القرارِ السّياسيِّ وسنكونُ أمامَ ولادةٍ لواقعٍ سياسيٍّ جَديدٍ، كان مَخاضُها عسيرًا ومُؤلمًا، مَرَّتْ بهِ الطائفةُ العلويّةُ في سنينَ عِجافٍ، كانت فيه ساحةً لتصفيةِ الحساباتِ وصُندوقَ بريدٍ لرسائِلَ كُتِبَتْ بدماءِ أبناءِ الطائفةِ العلويةِ تمَّ فيهِ استغلالُ حَماسِها من قِبَلِ الْحُلفاءِ، كما تمَّ استغلالُ ضَعْفِهَا منْ قِبَلِ الْخُصومِ.

وقد عاشَتِ الطائفةُ العلويةُ حالةً مِنَ "الْيُتْمِ السِّيَاسِيِّ" منْ خِلالِ غِيابِ النَّائِبَيْنِ / أو تغييبِ النائبينِ أنْفُسَهُمَا / عَنْ مسؤوليةِ التَّمثيلِ التي يَستوجِبُها المَوْقِعُ النِّيَابِيُّ ورضاهُما للخِيَارِ السياسيِّ الذي يُناقِضُ خِيارَ العلويينَ.

كما عاشتْ حالةً مِنَ "التَّخَلّي" التي قابلَها حُلفاءُ الخِيارِ السياسيِّ الذينَ لمْ يَرتقِ مُستوى مُؤازرتِهِمْ إلى حجمِ التضحياتِ التي بذلَها العلويونَ على قلّةِ إمكاناتِهِمْ، هذا الأمرُ أدّى إلى استفرادِ الطائفةِ العلويةِ والاستقواء عليها في جولاتِ "التَّكالُبِ" التي أسالَتْ لُعابَ الذئابِ المستوحشةِ والتي حاولَتْ توظيفَ نفسها كامتدادٍ لِقِوَى الظلامِ والشرِّ، سَعيًا لنهشِ لَحْمِ القطيعِ المُحاصرِ.

كما عاشتِ الطائفةُ العلويّةُ فشلاً داخلياً في بناءِ المؤسساتِ واستنهاضِ القِوَى الذاتيّةِ والتي تُشكّلُ المنقذَ والمَلاذَ في الأزماتِ والتي منْ شأنِها حمايةَ الوجودِ العلويِّ وتثبيتَ دعائِمِهِ.

وأدّى غِيابُ المرجعيّاتِ السياسيّةِ والدينيةِ والاجتماعية القادرةِ على ضبطِ وتوجيهِ المجتمعِ إلى حالةٍ مِنَ الفراغِ وغيابِ الوعي الجماعِيِّ والتخبّطِ المدعومِ بعواملَ داخليّةٍ وخارجيةٍ، واختطافِ بعضَ مواقعِ التأثيرِ والحضورِ ممّنْ أساؤوا إلى أمانةِ المسؤوليةِ ممّا أدّى إلى تقزيمِ هذهِ المواقعِ ومصادرةِ دَوْرِها.

كلُّ هذهِ الأمورِ مُجتمعةً جعلتِ المجتمعَ العلويَّ الغاضبَ يترقّبُ حصولَ الانتخاباتِ النيابيةِ بقلقٍ ورَغبةٍ في تغييرِ هذا الواقعِ المُضني؛ وقد دخلَتْ مرحلةُ ما قبلَ الانتخاباتِ النيابيةِ بمزيدٍ منَ الفوضى والتشويشِ، أملاهُ القانونُ الانتخابيُّ المضطربُ.

فلم يكنْ اختيارُ المُرشّحينَ نابعًا بالضرورةِ منَ الشارعِ العلويِّ أو مُعبّرًا عنْ إرادةِ النّاخبِ العلويِّ بِقَدَرِ ما كان خاضعًا بِقَبولِ مِعْيارِ زُعماءِ اللوائِحِ؛ كما حصلَ فيما بعدُ "تنافُرُ ثِقَةٍ" أو "عدمُ تناسُبٍ في الثقَةِ" بينَ المُرشّحِ واللائحةِ التي يَنتمي إليها، ففي حِينِ حصلَ مرشّحٌ بثقةِ الشارعِ العلويِّ لمْ تنلْ لائحتُهُ نفسَ الثقةِ، والعكسُ صحيحٌ.

هذه الأمورُ مجتمعةً أدّت إلى حالٍ مِنَ الحَيْرَةِ والتردُّدِ وعدمِ وضوحِ الخِياراتِ وأدّتْ إلى نشوءِ فوضًى في المواقفِ وإحداثِ مزيدٍ من التشرذمِ والتخبّطِ الذي انعكسَ على الخطابِ السياسيِّ والانتخابيِّ، الذي اتّصَفَ بتدنّي اللُّغةِ والأدواتِ المُتّبَعَةِ بما يُسِيءُ إلى وَحْدَةِ ومصلحةِ المجتمعِ العلويِّ.

ونظرًا لتراكُمِ هذه الأمورِ، ومع الانتقالِ لمرحلةٍ جديدةٍ، يَعْقِدُ عليها العلويونَ آمالَهُم لإحداثِ التحوّلِ..

ولمّا كانت الصعوباتُ التي تواجِهُهَا الطائفةُ العلويّةُ لا تحتمِلُ التأخيرَ والمُماطلةَ، ولا تسمَحُ بالتوقّفِ والتأمُّلِ والرِّهانِ على قُدْرَةِ وأداءِ النّائِبِ العلويِّ الجديدِ على التصدّي لها.

ونظرًا لدقّةِ المرحلةِ التي يمُرُّ بها الوجودُ العلويُّ على صعيدِ الهُويَّةِ والوُجودِ، في ظِلِّ الصراعِ الذي تخوضُهُ مُكوّناتُ المنطقةِ على أساسٍ دينيٍّ يأخذُ أبعادًا إقليميّةً ودوليّةً.

... فقد استدعى ذلك اجتماعُ محكمةِ العقلِ العلويَّةِ لتُخاطِبَ النّائِبَ العلويَّ باعتبارِهِ مِحْوَرَ هذا الحَراكِ وصاحبَ المسؤوليةِ، ولتُطْلِقَ عليهِ أحكامَهَا الأوّليّة:

أوّلاً: الإعلانُ الصريحُ والواضحُ بالانحيازِ التّامِ والعملِ لمصلحةِ الطائفةِ العلويةِ بما يُحَقِّقُ مَصلحتَهَا ويَحْمي حُدودَها ووجودَها ويُثَبِّتُ مُقَدّراتِهَا والدِّفاعَ عن حُقوقِها، ضِمْنَ سِيَاقِ الانتماءِ الوطنِيِّ بما يكفَلُ مُشاركتَها ومُساواتِهَا معَ كافّةِ المُكوّناتِ الأُخْرَى.

والتحرّرُ منَ المواقِفِ والالتزاماتِ التي فرضَتْها مَرحلةُ "اللوائحِ وخَوْضُ المعاركِ الانتخابيّةِ" بما يُخالفُ أو يُنْقِصُ الشعورَ بالانتماءِ، وفَكُّ الارتباطِ معَ تلكَ المرحلةِ "زعيمُ اللائحةِ، برنامَجُ اللائحةِ" فيما يُقلّل منْ قوّةِ النائبِ وقُدرتِهِ على تمثيلِ العلويينَ.

ثانيًا: التعبيرُ بشكلٍ واضحٍ وصريحٍ عنْ مَوْقِفِ الطائفةِ الوطنيِّ والسياسيِّ. واستعادةِ وجهِ الطائفةِ العُروبِيِّ إلى موقِفِها الطبيعيِّ في جبهةِ الصُّمودِ والمُقاومةِ، وإزالةِ قِناعِ الخِزْيِ الذي غطّى وجهَهَا في المرحلةِ السابقةِ.

ثالثًا: إعادةُ التموضُعِ السياسيِّ معَ القِوى النيابيّةِ على أساسِ النهجِ الوطنيِّ والسياسيِّ الذي يُوافِقُ تاريخَ وحاضِرَ العلويينَ، على أساسٍ منَ النّديَّةِ والالتزامِ وتقاسُمِ المُكتسباتِ، وإعادةُ بناءِ الثقةِ وتَبْديدُ شُعورِ الخِذْلانِ الذي سادَ المجتمعَ العلويَّ بعدَ ما تمَّ الاصطلاحُ عليهِ مِنْ قِبَلِ العلويينَ و"التَّخَلّي" مِنْ قِبَلِ الحُلفاءِ.

رابعًا: مُعالجةُ ملّفِّ الحقوقِ بمفعولٍ رَجْعِيٍّ مُكْتَسَبٍ وأصيلٍ، ومخاطبةُ أصحابِ القرارِ بصوتِ الإصرارِ والمخاطبةِ الجادّةِ الحثيثةِ والصّارخةِ، والاستقواءُ بالمُقدّراتِ والكفاءاتِ العلويّةِ القادرةِ على إثباتِ حُضورِهَا وقُدرَتِهَا في كافّةِ المجالاتِ، والارتقاءِ بهذا الملفِّ مِنْ درجةِ "المُساوَمَاتِ" إلى مَرتبةِ "المُسلّماتِ" الوطنيّةِ.

خامسًا: وَحْدَةُ الطائفةِ العلويّةِ وتماسُكُ مكوّناتِها تحتَ شعارِ "مصلحةُ الطائفةِ"، وتبديدُ حالةِ الانقسامِ والجَوِّ المشحونِ الذي سادَ المرحلةَ الماضيةَ ورافقَهُ مستوياتٌ متدنّيةٌ في الخِطابِ السياسيِّ والعلاقاتِ بينَ تلكَ المُكوِّناتِ.

والمطلوبُ خطابٌ يلُمُّ شملَ العلويينَ ويُقرّبُ ويُوائِمُ اختلافاتِهِم، ويُزيلُ التشنّجَ والتجاذُبَ ويُحَوِّلُ هذا التنوّعَ إلى تنافُسٍ منْ أجلِ خِدمةِ وتَمْتينِ المُجتمعِ العلويِّ وَرَصِّ صفوفِهِ لتَمْكِينِهِ مِنْ مُواجهةِ الصِّعابِ المُتلاحِقَةِ.

خِطابٌ يُعْلِنُ الوقوفَ على مسافةٍ واحدةٍ مِنَ الجميعِ ويَمنَعُ الاستفرادَ والاستقواءَ وتغليبَ فريقٍ على الآخَرِ.

سادسًا: السّعْيُ لبناءِ مُجتمعٍ أكثرَ أمنًا واستقرارًا عبرَ تفعيلِ المُقدّراتِ الاقتصاديةِ الهامّةِ منْ مقوّماتٍ مادّيةٍ تتجلّى برأسِ مالٍ وأراضٍ زراعيّةٍ وبُنْيَةٍ تحتيّةٍ لنشوءُ بعضِ الصناعاتِ المَحّليّةِ...

ومُقَوِّماتٌ بشريّةٌ منْ قِوًى عاملةٍ ماهرةٍ ومُدرّبةٍ؛ تحتاجُ هذهِ المُقوّماتُ مُجتمعةً إلى قليلٍ مِنَ الرِّعايَةِ والمُتابعَةِ لتفعيلِها وَإيجادِ واقعٍ اقتصاديٍّ يتميّزُ بالتمويلِ والإدارةِ الذاتيّةِ يُحَصِّنُ المجتمعَ ويُعطيهِ مَزيدًا مِنَ القُوَّةِ والتأثيرِ.

كما يحتاجُ المجتمعُ لإيجادِ مزيدٍ منْ عواملِ الأمْنِ الاجتماعِيِّ عَبْرَ إيجادِ مُؤسَّساتِ الرّعايةِ الصّحِّيَّةِ والاجتماعِيَّةِ. فهيَ المُؤَسساتُ الأكثَرُ تأثيرًا وقُدْرَةً على مُعالجَةِ مشاكلِ المواطنينَ.

كما يحتاجُ المجتمعُ إلى تصحيحِ العلاقةِ معَ المُحيطِ (الجِوَارِ) المُتّسمةِ بالسلبيّةِ ممّا يجعلُ العلويينَ يعيشونَ رَدَّةَ فِعْلٍ على هذا الواقعِ المُتشنِّجِ. وإنَّ تغييرَ العلاقةِ وإعادَتَهَا إلى كَنَفِ العيشِ المشتركِ ووَحْدَةِ المصالحِ الذي طالما حَكَمَ وُجُودَ العلويينَ مَعَ إخوانِهِمْ في المحيطِ يستوجِبُ مَدَّ جُسورِ التواصُلِ ورَدْمَ هُوَّةِ الخِلافِ وتقريبَ وُجهاتِ النّظرِ على مَبْدَإِ الْعَيْشِ المُشتركِ ووَحْدَةِ المصالحِ.

سابعًا: المجلسُ الإسلاميُّ العلويُّ

بما يَنْطوي عليهِ منْ أبعادٍ وقِيَمٍ دينيةٍ وتاريخيةٍ وسياسيةٍ يُمَثلُ أعظمَ الأماناتِ وأنفسَ المكاسِبِ، وهُوَ هُوِيَّةُ العلويينِ ووجْهُهُمُ المُنيرُ، وهوَ بمنطقِ المؤسساتِ أعلاها وأسماها وأكثرُها ضمانَةً لوجودِ العلويينَ وحقوقِهِمْ، ورأسُ الهرمِ في هذا الوجودِ، وهو بمثابةِ قَبَسٍ مِنْ نورٍ أخرَجَ العلويينَ منْ ظلماتِ النسيانِ والحِرمانِ وأنارَ حُضورَهُم ومُستقبلَهُم، ولأجلِ ذلكَ تراكَمَتْ في سبيلِهِ التضحياتُ...

وهُوَ مُنْذُ نشأَتِهِ أسيرُ التجاذباتِ والأنانياتِ وسوءُ اختيارِ القائمينَ على إدارتِهِ، ما أدى إلى فِقْدانِهِ لِلدَّوْرِ الذي وُجِدَ مِنْ أجلِهِ وإضاعَةِ هَيْبَتِهِ وتقزيمِ قيمَتِهِ وهبوطِهِ منْ رُتبَةِ القِيادَةِ والمسؤوليَّةِ الدِّينيَّةِ إلى مُستوَى الوظائِفِ والتجاذُباتِ، وقدْ أدَّى تعطيلُهُ إلى تفاقُمِ الظواهِرِ السلبِيَّةِ في المُجتمَعِ ونُشوءِ ظواهِرَ أُخْرى لَمْ تكُنْ مَوجودةً قبْلَ نُشوئِهِ، ..... وهُوَ الآنَ بحالةِ أَسْرٍ وَشَلَلٍ يَحتاجُ إلى تحريرِهِ وتفعيلِهِ وإعادَةِ الحياةِ إلى مفاصِلِهِ، عَبْرَ تدعيمِ بُنْيَتِهِ واستكمالِ مؤسساتِهِ /القضاءُ والإفتاءُ.../ واسترجاعِ الثقَةِ بِهِ كمؤسَّسَةٍ قياديَّةٍ جامِعَةٍ.....

وإنَّ تحريرَهُ وتفعيلَ الطاقاتِ الكامنةِ فيهِ، والسُّمُوَّ بدَوْرِهِ إلى مُستوى الأمانةِ التاريخيةِ والآمالِ المعقودَةِ عليهِ كَفيلٌ بإحداثِ تَحَوُّلٍ وارتقاءٍ نَوْعِيَّيْنِ في الواقِعِ العلويِّ، وكَفيلٌ بِرَفْعِ القائمينَ بهذهِ الْمُهِمَّةِ إلى مُستوى المجدِ والشرفِ، وإلى مرتبةِ القيادةِ في المجتمعِ العلويِّ.

ويكادُ تعطيلُ المجلسِ أو تشويهُهُ بمثابَةِ انقلابٍ يُعيدُ الوضْعَ إلى ظلاميَّةٍ تَستدعِي مُراكَمَةَ مَزيدٍ منَ التَّضحياتِ لِمَنْعِ الوقوعِ مِنْ جديدٍ في عَتَمَةٍ لنْ يقبَلَ مَنْ أشرقَ نورُ الحَقِّ على قلبِهِ أنْ يَرْكُنَ إليها.

إنَّ التعاطي معَ هذا الموضوعِ الجوهريِّ دونَ سِواهُ سيكونُ الأساسَ في نُطْقِ الحُكْمِ النِّهائِيِّ في المحكمةِ العلويَّةِ.

إنَّ المحكمةَ العلويَّةَ التي أقامَتْ وجودَها في عقولِ وضمائرِ العلويينَ الأحرارِ، وتستمِدُّ سُلطَتَهَا ونُفوذَهَا مِنْ نفوسِهِم العاليَةِ، تستدعي كلَّ تلكَ العقولِ والضمائِرِ الحيَّةِ للنهوضِ بأعباءِ المرحلةِ القادمةِ، وتدعو إلى استنهاضِ الهِمَمِ منْ أجلِ إنشاءِ مُجتمعٍ علويٍّ يَليقُ بهذا الانتماءِ.

إنَّ هذه القراراتِ وإنْ خاطَبَتِ النّائِبَيْنِ، فقدْ خَطَبَتْ نِداءَها في النفوسِ العلويَّةِ وأَلقَتْ حُجَّتَهَا على مَنْ أَلقى السَّمَعَ....

تَعْتَبِرُ المحكمةُ أنَّ أحكامَهَا قائمةٌ على مَدارِ الساعةِ، وعَيْنُ الرّقيبِ كامِنَةٌ في ضمائِرِ رجالاتِهَا، وسَيْف العَدالَةِ في يَمينِهِم، وإنَّ هذِهِ الأحْكامَ لا يَنْقُضُها إلّا أداءٌ يَسْمُو على قَراراتِهَا.

المهندس ربيع معين سليمان الحربوقي

طرابلس - جبل محسن

2018/05/01م

نُشِرَ في مَوْقِعِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَلَوِيَّةِ في الرابط التالي: https://alawiyoun.net/ar/node/2886

المجلس الإسلامي العلوي

بين القرار والحوار

تساؤلات يطرحها المراقبون لمشهد الحراك حول المجلس، من حيث صوابيّته، أو من حيث توافقه أو تعارضه مع القرار بتصويب مساره، وإعادة بنائه على الأهداف التي تم إنشاؤه لأجلها.

المجلس الإسلامي العلوي

بين القرار والحوار

تشهد الطائفة العلوية في هذه الأيام حراكًا... ويقود هذا الحراك سعادة النّائبين الذين نحترمهما والذين توسّمنا في انتخابهما بُشرى خير لاستعادة النيابة إلى أهلها، ولتحصيل الحقوق المسلوبة وتوحيد الطائفة وإعادة دمج العلويين في الحياة السياسية والاجتماعية، ويواكبهما في هذا الحراك بعض المُقرّبين الرّائدون في سبيل التغيير، ويندسّ بينهم بعض المُستفيدين، غير أن تلقّف هذا الحراك من قبل النّاس والذي يستند إلى نوايا طيبة لا يشك فيها يأخذ شكل اجتماعات شعبية موسّعة، تناقش أمورًا تتعلق بالحقوق والوظائف والتوزير؛ وأمورًا تتعلق بالمجلس الإسلاميّ العلوي الذي نحلم ونسعى ليكون في أبهى صورة له نظرا لما يمثله من أبعاد دينية وتاريخية وسياسية - وهنا تكمن الاسئلة: -

- هل هذه اللقاءات هي المكان المناسب لطرح ملف المجلس الإسلامي العلوي؟؟
- هل تتم مناقشة أوضاع المؤسسة الأعلى في الهرم العلوي في لقاءات عامة مع مواضيع أخرى لا توازيها من حيث القيمة والأهمية؟؟
- هل هناك آلية تضبط الحوار والمداخلات لمنع الإساءة والتهجمات على هذه المؤسسة؟؟
- إذا كانت مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي، أعلى وأرفع مؤسسات الطائفة، وأكثرها تأثيرا في الوجود العلوي، داخل وخارج الحدود، وتمتد أبعادها لتشمل الوجود العلوي تاريخيًا وعقائديًا وسياسيًا، أفلا تعتبر مناقشة أمورها في اجتماعات عامة، عادة ما يسودها الفوضى والمصلحة وعدم الانضباط، أمرًا مسيئًا إلى سمعة الطائفة وعاملاً مؤديًا إلى مزيد من التشرذم والانقسام؟
- هل يمتلك النائبان الكريمان طرحًا موحّدًا وجديًّا يسعيان من خلال هذه اللقاءات إلى تحقيق إجماعٍ داعم له؟؟ أم يسعيان من خلال هذه اللقاءات إلى تكوين مسودة مشروع من خلال طروحات أصحاب الرأي؟؟
- هل تحافظ هذه اللقاءات على هيبة المؤسسة وتحفظ كرامتها بما يليق مع موقعها في قيادة المجتمع العلوي؟؟ أم تتعمّد الإساءة لها وإظهارها كبُنيان متهدم لا يقبل سوى حلاً وحيدًا: الهدم وإعادة البناء؟؟
- هل تعتبر هذه اللقاءات هي الآلية التي من خلالها يتم إعادة إنتاج المجلس الإسلامي العلوي، أم أن هناك آليات يسلكها العمل المؤسساتي الذي يراعي موقع المؤسسة ورمزيتها؟؟
- هل من الممكن أن تعمل هذه اللقاءات على تقريب وجهات النظر بين النظرية القائلة بترميم المجلس وإجراء انتخابات جزئية والتي يروج ويقتنع بها الخطاب السياسي، وبين المطالبة الطموحة - والعبثية أحيانًا- بإعادة انتخابات جذرية والتي يطالب بها المثقفون وبعض الشخصيات؟؟؟؟

- .....أسئلة كثيرة يطرحها العقل المراقب لهذه اللقاءات: هل التقط المعنيون إشارات لسير هذه العملية يحاولون تمريرها للمجتمع العلوي؟؟ أم هي محاولة اعتراض ديمقراطية على خطة العمل؟؟ أم هي لقاءات إبراء الذمة أمام الناخب العلوي؟؟؟؟

وبالرغم أنَّ المجلس الإسلاميَّ العلويَّ له انجازات ودور إيجابي في علاقاته وتثبيت وجوده خارجيًا. ودورٌ مقبولٌ نسبيًا على صعيد الدّاخل. إلا أنَّهُ اعترى عمله بعض الملاحظات، قد نجد تبريرًا لبعضها وقد لا نجد، وقد بحثنا بشكل مؤسساتي فيما رأيناه من مواقع الخلل، واقترحنا بعض الحلول، حرصًا منَّا على العمل الأفضل، إلا أنّها المؤسسة الأعلى، ورأس الهرم في الوجود العلوي، ومؤسسةٌ يجب ألا تفقد أو تُمَسَّ هيبتها ورمزيتها، لتكونَ قادرةً على قيادة وتنظيم المجتمع العلوي، والقيام بأعباء المسؤولية التاريخية المُلقاة على عاتقها، وهذا يستوجب التأمّل من المثقفين والفعاليات والحريصين على حقوق وسمعة الطائفة. وإعادة البحث في ملف المجلس الإسلامي العلوي ضمن المؤسسات المعنية والأُطُر التي تحافظ على سمعة الطائفة وهيبة المؤسسة.

المهندس ربيع معين سليمان

جبل محسن في 31\7\2018

نُشِرَ في مَوْقِعِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَلَوِيَّةِ في الرابط التالي: https://alawiyoun.net/ar/node/2843

نائبان أم نائبتان!

دراسة تحليلية لمخاطر القانون الانتخابي الذي تم إقراره، من حيث تكريس واقع فرض الأكثرية خياراتها في تعيين النائبين، بحيث قد تؤدي النتائج إلى فرض أسماء قد تعاكس خيارات الطائفة الوطنية وتُسيء إلى مصالحها وتوجهاتها .... فيتحول الموقع السياسي إلى حالة سلبية، كما قد يتحول النائب عندها إلى نائبة.

نائبان أم نائبتان!

كان اتفاق الطائف بالنسبة للمسلمين العلويين خشبة خلاص على الصعيد الوطني العام، وعلى الصعيد الخاص.

فعلى الصعيد الوطني:

كان لهذا الاتفاق الذي أنهى الاقتتال بين المكونات اللبنانية وأوقف الحرب فيما بينها، أكبر الأثر على الطائفة العلوية، حيث كانت هذه الحرب عليها حرب وجود وهوية، وقد حمّلتها من الأعباء والتبعات ما يفوق واقعها وقدرتها، وألقت عليها وزرًا يفوق حدودها وإمكاناتها.

أما على الصعيد الخاص:

فقد كان إعلان اتفاق الطائف منح مقعدين في المجلس النيابي بمثابة إعادة اعتبار لوجود وتاريخ العلويين في لبنان، ونقدًا تاريخيًا وسياسيًا للنظام الذي كرّس عهودًا من الظلم والحرمان على أبناء هذه الطائفة، ومدخلاً لاستعادة الحقوق، وإعادة دمج للعلويين في مجتمع مارس بحقهم سياسة التهميش والإقصاء بقرار من السلطة.

لذلك كانت نظرة العلويين إلى هذا الاتفاق نظرة أمل، باعتباره يُمثّل تصحيحًا لخطأ تاريخيٍّ ارتُكِبَ بحقّهم واستعادةً لحضورٍ وهيبةٍ تليقُ بتاريخهم وهُوِيَّتِهم وانتمائهم. وقد علَّقَ العلويون على هذا الموقع كل آمالهم وآلامهم، وكان بالنسبة لهم بمثابة جسر العبور إلى منطِقِ الدولة ومدخلاً للإنصاف وتحصيل الحقوق.

وقد توالى على هذين المقعدين منذ عام 1990 عدد من النُّوَّاب:

- منهم من كَرَّسَ بالنيابة زعامته.
- ومنهم من أضاع بممارسته قيمة النيابة وهيبتها.
- ومنهم من ضيّعت النيابة ماضيه، وخيّبت أحلام مُناصريه.
- ومنهم من صنعت النيابة له حضورًا لائقًا ومستقبلًا واعدًا.
- ومنهم من ارتضى أن تكون النيابة دورًا يُؤَدّيه حين تُخرجه يد العبث السياسي من القُمْقُم لتنفيذ أوامر سيِّدِه الذي أخرجه من المُستنقع، ومن ثم إعادته إلى حيث كان.

وكانت سِمَةُ القرار النيابي في هذه المرحلة الأخيرة: التناقض والتضاد مع هُوِيَّةِ وتاريخ الطائفة العلوية ومع انتمائها ودورها الوطنيّ، وتحَوَّلَ الموقع النيابي معها إلى نكسة، كما تحولت تسمية النّائب إلى "نائبة".

لقد كان النظام الانتخابي السابق الذي يُراعي مصالح الطوائف الأساسية المُقرّرة، ويُكرّس نظرية الأكثرية الساحقة لخيار وحقوق الأقليات، السبب في فرض وتعيين نُوَّابِ الطائفة العلوية ومُصادرة حقوق أبنائها في التعبير عن إرادتهم، وإيصال صوتهم إلى موقع القرار السياسي.

أما في ظل القانون الانتخابي الجديد الذي يعتريه الاضطراب، ولا يَرقى إلى مستوى الإجماع الوطني، فإنّ القلق يَعترينا من إعادة مُصادرة الصوت العلوي، وتكريس التبعيّة في ظل هذا النظام الجديد الذي يعتمد مبدأ اللوائح، ويُعيد تجربة المَحادل السياسية..... كما يُعيدنا إلى حالة الهواجس والمخاوف حول الثمن المطلوب من المُرَشّح تقديمه لقبول انضمامه إلى إحدى اللوائح؟!

وما مدى الحرية والاستقلالية التي يتمتع بها؟! وأي شروط سوف تملى عليه؟!

وهل يصل ثمن انضمامه إلى لائحة ما إلى حد الارتهان؟!

وإلى أي مدى سيكون قويا في المطالبة بحقوق أبناء الطائفة التي انتخب عنها، وحُرًّا في التعبير عن حقيقة مواقفها في القضايا الوطنية والسياسية؟!

ومع انتهاء مُهلة الترشح للانتخابات، وكثرة المتقدمين إلى هذا الموقع، فإن القلق هو سيد الموقف في الشارع العلوي... حيث لا يبدو هناك استثمار وتوظيف لمميزات القانون الانتخابي/الصوت التفضيلي/ وتحويلها إلى قيمة تفضيلية، وإضاعة هذه الفرصة السياسية التي كان من الممكن أن يتحوّل الصوت العلوي/المُوَحَّد/ بموجبها إلى الصوت الوازن والمُرَجِّح الذي يُرتجى من القوى السياسية المتصارعة، مما من شأنه تعزيز قيمة ومكانة هذا الصوت وحضوره.

فالصوت العلوي هو القادر على تغيير المعادلة النيابية في عكار وطرابلس وترجيح كفة الموازين السياسية، وهذه القيمة سوف يتم تجييرها حتما إلى رصيد النائب العلوي المنتخب تحت قبة البرلمان لتعطيه مزيدًا من القوة والحصانة والتأثير.

وفي ظل غياب هذا الوعي الجماعي، وقع المرشحون العلويون في فخ الأنانية، وربما في شرك الاستدراج الذي يُراد به عدم امتلاكهم لأسباب القوة. وأدى ترشح عدد أكبر منهم إلى تشرذم الأصوات، وتشتيت هذه القدرة الوازنة، وضياع القيمة التفضيلية للصوت العلوي، بالتالي حرمان المرشح العلوي من مقومات القدرة على التحالفات الندية، وإبقائه في موقع الضعف والاستجداء وتقديم التنازلات، وربما، الارتهان لما يناقض هويته، وينسف قيمة الموقع.

وإزاء ما تقدم فإننا نعيش اليوم بين حالين نقيضين:

1. بين أمل يعيشه الشارع العلوي بصحوة على مستوى الضمير والوعي، أن يستعيد الموقع النيابي ألقه، وأن يصل الى الندوة البرلمانية من يعيد الهيبة والاعتبار إليه، ويستعيد للطائفة دورها الوطني وقرارها الحر، ويعزز الثقة لأبناء الطائفة العلوية الذين ينظرون بعين الرجاء والأمل للمشاركة في مسيرة بناء وطن يفتخرون بالانتماء إليه. ومن السادة المرشحين لهذا الموقع من يستحق جدارة اللقب وأمانة التكليف في ازاحة قناع الخيبة والهزيمة وكشف حقيقة الوجه العلوي الممتلئ، وطنية، وعنفوانا، وكرامة.

2. وبين مرارة واقع أوصلنا إليه غياب المرجعيات والمؤسسات الحاضنة لكل أطياف المجتمع والمسؤولة عن توحيد الصف والكلمة، وغياب الوعي الجماعي، ... الأمر الذي ضيع على العلويين استثمار هذه الفرصة السياسية السانحة وتحويلها إلى قدرة إيجابية تمكننا من استعادة زمام المبادرة فيما يخص الوجود السياسي والهوية الوطنية.

لذلك فإننا نعتبر أنفسنا في منعطف سياسي وتاريخي جديد، يقف فينا على مفترق طرق، فإما نسلك فيه طريق الحرية والقوة وتحصين وجود الطائفة وحدودها، والانتصار على كل الصعوبات والتحديات.....

وإلا فالعودة المكرهة إلى زمن الهزيمة واليأس وتكريس واقع الارتهان والتبعية الذي فرضته ظروف غير موضوعية ... إلى زمن الخيبة والمرارة، زمن كان فيه النائبان نائبتين.

المهندس ربيع معين سليمان / الحربوقي

طرابلس جبل محسن

2018/03/15م

نُشِرَ في مَوْقِعِ الْمَكْتَبَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَلَوِيَّةِ في الرابط التالي: https://alawiyoun.net/ar/node/2894

المجلس الإسلامي العلوي

-الثوابت والمطالب-

دراسة في تأكيد وتعداد الثوابت المطلوب الالتزام بها في مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي، والتي تضمن سلامة الهُوِيَّة الدينية ووحدة المجتمع، وتؤكد صوابية القرار بوجود مجلس ديني يحمل في طياته أبعادًا تجعل منه نموذجًا يُحتذى على صعيد الانتشار العلوي ...

كما تحمل الدراسة المواصفات المفروض تواجدها عند رئيس المجلس، كما تشمل المهام التي يجب أن تُؤَدّيها المؤسسة الدينية.

المجلس الإسلامي العلوي

-الثوابت والمطالب-

لطالما كان الحضور العلوي في لبنان مقترنا بالاضطراب والقلق الدائمين لأسباب دينية وسياسية واقتصادية مجتمعة، وهو يحتاج في سبيل تثبيت هذا الحضور إلى وجود المؤسسات لتأكيد أسباب الثبات واكتساب الشعور بالثقة.

وبما أن الحالة السياسية تتصف بالتغيير المتصل بتبدل الظروف وبالتأثير الذي تمارسه هيمنة الأكثرية، فهي غير قادرة على تأمين الضمانة لهذا الوجود؛ لذلك فإن المؤسسة الدينية التي تتصف بالثبات والمبدئية...هي الوحيدة القادرة على تحصين هذا الوجود ومنحه أسباب الاستقرار والديمومة.

ولكي تتمكن المؤسسة الدينية من ذلك، فعليها أولاً أن تمتلك لنفسها أسباب الثبات والقوة والاستقرار، وهذا ما يفسر حالة الاضطراب والقلق الذي يسود الشارع العلوي في الفترة الأخيرة مع دخول عملية إعادة بناء المؤسسة الدينية المتمثلة بالمجلس الإسلامي العلوي مرحلة التسارع الجديّ من القوى المؤتمنة على الوجود العلوي.

ولعل الشعار الذي لخّص المرحلة السابقة هو "الخيبة" - على المستوى السياسي والديني - التي أوجدت حالة من الغضب والتشنج والانقسام في الشارع العلوي وذلك لأسباب عدة باتت معروفة لدى الجميع، وتمّت الاشارة إليها في أكثر من مناسبة، من قبل جهات عدّة.

وفي سياق هذا الواقع المضطرب والمشحون كان هناك حالة من عدم الوضوح في الرؤيا والتخبّط في تفسير القوانين وتقاذف المسؤوليات، وكان الاندفاع في اتجاه تغيير هذا الواقع يسبق الإمكانات المتاحة، فيشكّل ضغطاً في اتجاه الإسراع ببدء عملية التغيير أحياناً، ويحيد ببعض أصحابه عن الغاية المنشودة أحياناً أخرى،، كما كان التأخّر في تنفيذ هذا التغيير سبباً في إفساح المجال أمام مزيد من الانقسام الحاد في الطروحات والسبل المقترحة في اتباعها ما أدّى إلى حدوث حالة سلبية دفعت إلى خروج البعض عن جادّة الصّواب وأتاحت الفرصة أمام أصحاب المشاريع المشبوهة في خلق جوٍّ من العبث والتخريب الممنهج.

وفي رحاب هذا الجو الذي ساد وأساء إلى واقع العلويين، فلا بد من التأكيد على بعض الأمور التي يعتقدها أصحاب الرأي ممن لم يفقدوا حدةّ البصر والبصيرة في الجو الضبابيّ، ومنها:

1. إن الوجود العلوي الراهن هو نتيجةُ مباركةُ من منظومة «مثلث الرحمة الإلهية» الذي رعى وأسّس الوجود العلويّ في العصر الحديث، والذي يمثّله العلّامة الشيخ سليمان الأحمد، والمجاهد الشيخ صالح العلي، والقائد المؤمن حافظ الأسد. ونحن مكلّفون باستقبال هذه المكرمة ومجبرون على توريث أبنائنا بركتها وثمارها، باعتبارها رسالة نبيلة تستدعي النفوس الرفيعة التي أوجدتها الإرادة الإلهية رحمة بالعباد والبلاد واجتبتها للقيام بمقتضياتها السامية. وإن إضاعة هذه العطيّة الإلهية هي بمثابة الخيانة للأمانة والنكث بالعهد.

2. إن المجلس الإسلامي العلوي هو مجلس دينيّ بامتياز، أُنشئَ لتكريس استقلالية المذهب ولرعاية وتنظيم الشؤون الدينية للمسلمين العلويين في لبنان وللدفاع عن حقوقهم ومصالحهم. وهو مجلس مِلّيٌّ عماده التكليف الديني، يكتسب ويضيف بعض المزايا الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وإن اقتصار النظر على هذه الزاوية الأخيرة هو قصور في الرؤيا وإضاعة للغاية النبيلة، وإن بعض المكاسب المادية التي تمنحها مؤسسة المجلس هي مجرّد تفصيل لا ينبغي أن يتقدّم على جوهر القضية.

3. يمتلك المجلس الإسلامي العلوي أهمية دينية وسياسية كبرى، باعتباره المؤسسة العلوية الوحيدة ذات الطابع الرسمي - الأمر غير المتاح للعلويين في بلاد الانتشار الأخرى - وهذه ميزة خطيرة تُعطى له وتلقي عليه قدراً كبيراً من المسؤولية، لذلك فإن قيمة هذه الميزة وخطورتها في آن معاً تجعل من تشكيل وإدارة هذه المؤسسة - وإن كانت تتبع إدارياً للدولة اللبنانية - أمراً ينبغي أن تشرف عليه المرجعيات الدينية والسياسية التي ترعى وتصون الوجود العلوي والتي يعود إليها تقرير الأمور المصيرية وذلك لضمان نجاحها في المهمة المزدوجة:

- تحصين الوجود العلوي في لبنان.
- التعبير الرسمي والمسؤول عن المذهب العلوي.

4. إن مسألة تشكيل وتنظيم أوضاع وهيكلية المجلس الإسلامي العلوي هي شأن علويٌّ خاص يقوم به أهل البيت الداخلي بما يلائم رفعة ومنعة هذا المذهب الشريف، وأية محاولة لاستقدام أو للاستقواء بتدخل خارجي سياسي أو ديني أو إعلامي هو خروجٌ عن الإجماع واعتداءٌ على قدسية المذهب وكسرٌ لهيبة المؤسسة، وهي محاولات تُدخل أصحابها في دائرة الاتهام والشبهات.

5. إنّ المطالب بتفعيل العمل في المجلس الإسلامي العلوي هو سعي لإحداث التغيير الإيجابي، على قاعدة اختيار الأصلح والأكفأ، والأكثر وعياً لإدراك حساسية الموقع، وقدرةً على قيادة السفينة في بحر الصّعاب... وليس الهدف منه ممارسة الانتقام أو التنكّر لأي جهة، أو استبدال الوصاية عليه، ولا إدخاله في لعبة الديمقراطية والحرّية الخداعة التي لا يمكن ضمان نتائجها والتي لا تتوافق مع مؤسسات يفترض بناؤها اتّباع نظرية الانتقاء النوعي، بل تحتاج إلى فائق عناية الطبيب الماهر في استئصال مكامن العلّة وإعادة وصل شرايين الحياة ليستعيد الجسد المريض عافيته.

6. إن الناظرين بعين الرجاء إلى موقع القرار الحكيم يرجون ويأملون أن تترجم شمولية الرؤيا في إخراج مجلس متكامل بكافة مؤسساته/ المحاكم، الإفتاء، القضاء، الأوقاف، .../، وهذا ما يمكّنه من احتواء وتفعيل كافة القدرات الموجودة وتحويل حالة التنافس على مكتسبات المنصب إلى تنافس في إبراز الكفاءة وإنجاح المؤسسة، وتحويل القدرات المتوافرة من محاولات للانتقاص والاقتناص إلى جهد مكرّس للدفاع عن الموقع والمؤسسة معاً.

7. إن الوجود العلوي في لبنان بحاجة للالتزام بـ « وثيقة شرف إعلامية »، جوهرها ضبط وتوجيه الخطاب ورفع مستوى المسؤولية وتصويب استخدام الوسائل الإعلامية المتاحة في بث الكلمة الطيبة وتوحيد المواقف بما من شأنه خلق موقف جماعي مؤثر يهدف إلى الارتقاء بواقع الحال إلى ما يليق برفعة الانتماء، وتجنب السقوط في فخ الحرية الزائفة وعدم الانجرار وراء زيف وسائل التواصل الاجتماعي التي تعمل النفوس المشبوهة على استخدامها في التشويش والفوضى، والعمل على إسكات أبواق الفتنة وقطع ألسنة السوء وفضح أصحاب المشاريع والنوايا الخبيثة وأرباب القبائح اللفظية التي تعبث بالمجتمع وتنفذ مشروعاً من الفتنة الهدّامة والخراب الممنهج تحت مسمّيات دينية وثقافية وسياسية.

8. إن المجلس الإسلامي العلوي وإن كان يتبع إدارياً وتنظيمياً لمؤسسة رئاسة مجلس الوزراء غير أن هذه المؤسسة لا تملك حق الوصاية عليه كما لا يحق لها التدخل في إدارة شؤونه الداخلية إلا بما يرتضيه أبناء الطائفة فهو يمتلك حصانة ذاتية واستقلالية تمنحها إياه شرعية استقلال المذهب وأحقية تشكيله وإدارته من قبل أبناء الطائفة دون سواهم بما يتوافق مع خصوصية ومصلحة المذهب الإسلامي العلوي، وعليه فإنه من الواجب نزع ذرائع التدخل والوصاية التي تحاول اليد العابثة تشويه نسيجه.

ولأن المجلس الإسلامي العلوي يكتنزُ كلّ تلك القيم، وتنعقد عليه آمال المؤمنين باعتباره الوديعة والخلاص، ولأنه أنفس المكتسبات ورأس الهرم في المؤسسات العلوية في لبنان، ولأن قدسية الدين فوق كل الاعتبارات - وبغض النظر عن الآلية المتبعة في إعادة إنتاج مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي - ومن منطلق الغيرة على المذهب ومن باب المسؤولية التي يمليها علينا التكليف الديني، فإن المحكمة العلوية القائمة في عقول المؤمنين ونفوسهم تضع مؤسسة المجلس ورئيسه المرتقبين أمام موجبات ينبغي تحقيقها لتحقيق المكانة والدور المنشودين لتحقيق الغاية النبيلة، ومنها:

أمور تتعلق برئيس المجلس

أن يكون علويًّا حرًّا، صحيح العقيدة ثابت الولاء، ممتلئًا علمًا، مزدانًا بالحكمة والرصانة، شجاعًا وصادقًا، مشهودًا له بسعة العلم، متسلحًا بإجماع الثقات، لا يُشك عليه في الولاء، ولا يُزاوَد عليه في الانتماء، بل أن يمتلك خاصية الولاء والانتماء بالفطرة الإيمانية التي تتسم بالثبات والقوة.

وأن يُحسن انتقاء مساعديه من الأحرار والأخيار وأن يعمل على توزيع المهام بينهم بما يحقق التكامل وتفعيل القدرات.

وينبغي له أن يكون متصلاً مع العمق العلويّ في خياره، ومستندًا إليه في قراره، ومتوحدًا معه في مساره، وأن تكون مرجعيته الدينية والسياسية علويّةً محضةً، فيحفظَ للدين نقاءه ورفعته، وتحفظ السياسةُ قوتَّه ومنعته.

أمور تتعلق بمؤسسة المجلس

على الصعيد الديني:

إيلاء المكتبة الدينية اهتمامًا فائقًا باعتبارها هوية المذهب، عبر توثيق الكتب السابقة واغنائها بالمؤلفات الحديثة الموافقة، واستبعاد المؤلفات التي لا تتوافق مع استقلالية ورفعة المذهب.

تفعيل المنهج الديني الخاص بالتعليم الأساسي، وتأسيس المدارس الدينية والمعاهد الشرعية التي تدرّس وتخرّج طلابها على منهج صحيح المشرب.

تفعيل الوعظ والإرشاد والتبليغ، وتنشيط دور الإعلام الديني /إذاعة، مجلات، إصدارات شهرية، .../ وإقامة النشاطات والمناسبات الدينية.

تنظيم ارتداء الكسوة الدينية وإخضاعها لقانون الأهلية والكفاءة، لإعادة الاعتبار والهيبة إلى رمزية ودور الزيّ الدينيّ.

استنفار كافة الطاقات الدينية والفكرية التي يزخر بها المجتمع العلوي في لبنان والاستعانة بمن تستوجبه الحاجة من خارج البلاد، لإغناء المؤسسة بأسباب النجاح والقوة.

استكمال بناء المؤسسات الدينية للمجلس / إفتاء، محاكم، أوقاف، .../ وتهيئة الإمكانات المادية والبشرية لها، وبناء المؤسسات الملحقة /دور للعجزة والأيتام، مؤسسات أبناء الشهداء، .../ بما يضمن تحصين المجتمع وسدّ الفراغ الناتج عن غياب خدمات الدولة.

إنشاء قنوات التواصل مع المؤسسات الدينية للمذاهب الأخرى على أساس الندّية والمشاركة في بناء المجتمع والدولة.

...

على الصعيد الوطني:

يستوجب على المجلس الإسلامي العلوي التعبير عن موقع وموقف الطائفة من الناحية الوطنية تجاه القضايا المصيرية المطروحة بما يلائم تاريخها الديني المتصل بآل بيت النبوة(ع) ودورهم في إحقاق الحق ومجابهة الظلم والطغيان وصون الرسالة السماوية، وبما يلائم تاريخها الوطني في الدفاع عن الدين والدولة ضد الغزاة والمعتدين كما أبرزته الدويلات العلوية في التاريخ البعيد /بني بويه وبني عمار والحمدانيين.../، وكما أثبتته مواقف رجالات العلويين في التاريخ القريب في صون العروبة والدفاع عن جوهر الدين /ثورة الشيخ صالح العلي ضد الاستعمار والتقسيم، وقيادة القائد حافظ الأسد التي بلغت المجد في تثبيت مفهوم العروبة ووحدة الأمة، وريادة الرئيس بشار الأسد في قيادة معركة الحق ضد الباطل الذي جمع كل أدواته الشيطانية/، والإعلان عن الالتصاق والاتحاد الكامل مع هذا النهج الذي يتصل بمدرسة الكبرياء والكرامة ويعبّر عن الهوية العلوية الحُرّة والأصيلة، والسموّ بهذا النهج الوطني من مرتبة الخيارات إلى منزلة المُسلَّمات.

على الصعيد الاجتماعي :

1. تحويل المجلس إلى البيت الجامع لكل أبناء الطائفة والملائم بين مختلفاتهم، والعمل على تفعيل قدراتهم الفكرية والدينية والاقتصادية وإشراكهم في عملية النهوض، وتحقيق التفاهم والانسجام اللازمين لنقل المجتمع من حالة الاضطراب والفوضى إلى مستوى لائق من الاستقرار والتنظيم.
2. المطالبة بحقوق العلويين المهدورة والمغتصبة وبمفعول رجعيّ يسترجع حقوق وحضور الطائفة ويستعيد ثقة أبنائها بانتمائهم ودورهم الوطني.
3. إعطاء الدعم والاحتضان لمواقع أبناء الطائفة العلوية في المجالات السياسية والاقتصادية والأمنية، وتحصين المواقع الإدارية المكتسبة وتدعيمها وتثبيتها.
4. السعي بالمطالبة لتأمين الخدمات الطبية /مشافي، عيادات، مراكز طبية..../، والنشاطات الاقتصادية /مصانع، ورشات، نقابات.../ في مناطق تواجد العلويين.

••وهذان الدوران الاجتماعي والاقتصادي يحتاجان إلى التكامل بين مؤسسة المجلس والمؤسسة السياسية المتمثلة بنوّاب الطائفة بحال توافقهم مع المؤسسة الأعلى على الهوية الدينية والوطنية، وهذا من شأنه أن يعطي قوة للمؤسستين معاً، وينتج واقعاً يقارب الطموح المنشود.

إنّ المجلس الإسلامي العلوي يمثّل بالنسبة للعلويين في لبنان - الذي يُعتبر بلد التغيرات والمنازعات التي تستند إلى مبدأ القوة والأكثرية - المؤسسةَ الضامنة لحضورهم وحقوقهم، وخشبةَ الخلاص من مستنقع الضياع والحرمان.

وبالنسبة للوجود العلويّ فإن هذا المجلس الذي يُعدُّ ثمرة مباركة من صانع مجد العلويين، هو حلقة مضيئة في سلسلة هذا الوجود، وقد شاء القدر أن ينفرد بصفة التنظيم والمؤسسات والاعتراف الشرعيّ والرسميّ في زمن يقوم الصراع فيه على أساس التكتّلات والمُسمّيات الدينية، مما يُحمّله ثقل هذه المسؤولية ويعطيه بُعداً دينياً وسياسياً يفوق حجمه الجغرافيّ.

لذلك فنحن الواثقون بديننا وتاريخنا وقادتنا، مجبرون على مواجهة القدر بمزيد من المسؤولية صوناً للأمانة ووفاءً بالعهد، من أجل تثبيت دعائم هذا الوجود وتحصينه واستحقاق أهلية الانتماء إلى مذهب الحقيقة.

إنّ المجلس الإسلامي العلوي ثغرٌ من ثغور الدين يذود فيه المرابطون عن مذهبهم الشريف، وهو قيمة تُبتغى وغايةُ تُرتجى، إذا رُزِق القائمون على إدارته التوفيق فذلك لهم رفعةٌ، وللدينِ منعةٌ، وإذا حُرِموا التوفيق فذلك لهم سقطةٌ وعلى الدين نكسةٌ.

المهندس ربيع معين سليمان / الحربوقي.

طرابلس جبل محسن في 2019/05/14م

هَوَاجِسٌ

عندما كان الحراك نشطًا تجاه المجلس... بشكل يوحي بغياب الوعي لقيمة المؤسسة الدينية، ويُظهر عقلية الاستثمار الذي لا يليق بهذه المؤسسة.

هَواجِس

في ظل الصراع القانوني على إدارة مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي في لبنان، وبتجاوزٍ لحساباتِ الانتصار والانكسار، وفي ظل الإصرار على ضرورة إجراء التغيير والتصحيح المنشودين من أجل بعث الروح في مفاصل هذه المؤسسة، وبدافعٍ من الحرص والقلق على هذا الإنجاز التاريخي... فإن العديد من الهواجس والأسئلة تجتاح آمالنا المفجوعة:

1. هل يتم النظر إلى كون مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي هي الجهة القادرة على قيادة المجتمع العلوي في لبنان، والحاضنة لمكوناته السياسية و الدينية والاجتماعية، والضامنة لحفظ وجهته نحو بوصلة المصلحة العلوية العليا؟؟؟ وهل يتم البناء على تمكينها للقيام بهذا الدور؟؟؟
2. هل يتم التقييم و السعي في إعادة بناء هذه المؤسسة على أساس أنها جهةٌ مخوّلة وقادرة على التمثيل الرسمي العلوي؟؟؟ أم أنها مجرد مؤسسة للتسيير الذاتي المحليّ؟؟؟
3. هل يتم النظر إلى مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي على أنها «رسالة» ينبغي توفير المقوّمات اللازمة لتحقيق «الأهداف» التي أنشئت لأجلها؟؟؟
4. هل يتم تطبيق المعايير الدينية والفكرية والسياسية الملائمة، وانتقاء الإدارة التي تمتلك «الرؤيا»، أو التي تنطوي على هذه الصفات والمعايير بما يمكّنها من فهم و أداء هذه المهمة النبيلة؟؟؟
5. هل نحن نشهد في هذا الصراع صدامَ «مشاريعَ» وَ «رؤىً» إصلاحية تملك برامج واضحةً، وأدوات عمل ممكنة، وأهدافًا مرجوّة التحقيق، في موقعٍ و دورٍ يستوجبان ذلك؟؟؟
6. هل يتم الارتقاء في تنفيذ هذه المهمة النبيلة إلى مستوى «التكليف الدينيّ» الذي يهدف إلى تحصين الوجود العلوي المهدّد دينيًا وفكريًا ووجوديًا، أم يتم التعامل معها على أساس أنها مجرد «صراع تقليديّ» يخضعها لقانون التجاذبات بين قوىً نافذة، تعمل وفق قانون الربح والخسارة وإضافة المكتسبات، فيتم بذلك «إلحاق» أو «رهن» المؤسسة الدينية بالواقع السياسي السائد أو المراد تحقيقه؟؟؟

إننا ننظر إلى مؤسسة المجلس الإسلامي العلوي على أنها يدُ خلاصٍ امتدت إلى الوجود العلوي في لبنان لتنقذه من الغرق، ونحن حريصون على منع إسقاط منزلته من «قُدْسِ المهمة الدينية» إلى «دَنَسِ الوظيفة السياسية».

إن الهواجس والمخاوف يهدأ اضطرابها، والآمال تلقى جوابها، حين يكون مستقرها الموقع الأمين.

المهندس رَبيع مُعين سُليمان الحَرْبوقي
جبل محسن 6\2\2020

وتتراكم الأخطاء...

مقالة كُتبت على أثر زيارة قائد الجيش اللبناني إلى المجلس الإسلامي العلوي، وسوء الاستقبال والترتيب للزيارة من قبل القائمين على إدارة المجلس...

مما أعطى صورة سلبية عن المؤسسة الدينية... وانطباعًا سلبيًّا لدى عموم العلويين.

وتتراكم الأخطاء...

لمّا كان المجلس الإسلامي العلوي مؤسسة يُفترض أن تمثّل كل أطياف المجتمع العلوي وأن ترعى مصالحه وأن تُؤَكِّدَ هُوِيَّتَهُ الدينية والوطنية...

ولمّا كان المجتمع العلوي الذي يُعتبر مكوِّنًا أساسيًا من مكونات الوطن، يرى في المؤسسة العسكرية الضمان الوطني للسلم الأهلي والملاذ الآمن لكافة أفراد الوطن، ومحلّ الإجماع والثقة.. ولمّا كانت قيادته بشخص القائد العماد جوزيف عون تختصر كل هذه المعاني خاصة في زمن زادت فيه التحديات والمخاطر، فإن حضوره إلى جبل محسن كان الفرصة التي ينتظرها كل أفراد المجتمع ليُعَبِّروا عن تقديرهم لشخصه ودوره الوطني الرائد، وليعبروا من خلاله عن محبتهم وشكرهم لمؤسسة الجيش اللبناني التي بذلت التضحيات دفاعا عن أرض الوطن وأبنائه كافة .

لكن التفرّد والاستئثار وسوء تقدير الأمور الذي اتُّبع أثناء استقبال الإدارة القائمة على تسيير شؤون المجلس الإسلامي العلوي، والتي استبعدت اعضاء الهيئتين الشرعية والتنفيذية وموظفي المجلس، أدى إلى تقزيم الموقع والمؤسسة، وعكس روح الانهزام والانعزال التي تعانيها هذه الإدارة، وانفصامها عن مكونات المجتمع وانهيار الثقة بها نتيجة تراكم الأخطاء مما أدّى إلى تعميق الشعور بالخيبة لدى أطياف المجتمع الذي تم تغييب فعالياته الدينية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية عن أداء واجب الترحيب بالضيف الكبير.

إن هذا الخلل الوطني المخجل، الذي أساء إلى الطائفة الإسلامية العلوية الحاضنة للجيش والمؤسسة العسكرية وعكس صورة مغايرة عن قناعاتها، يُضاف إلى تراكمات من الأخطاء التي باتت أكبر من خيار الصمت والاستسلام لهذا الواقع المؤلم، و يضعنا أمام قناعة تامة بضرورة التحرك لوقف هذا النزف واستعادة دور المؤسسة وهيبتها .

المهندس ربيع معين الحربوقي
جبل محسن
2022\02\12م

المجلس الإسلامي العلوي

الإصلاح واستعادة الثقة

بعد نهاية حقبة مظلمة من تاريخ المجلس الإسلامي العلوي، والاستعداد لإعادة إعمار الهيكل المتصدّع، والبدء بانتخابات شاملة...

كلمةٌ، لا بد أن تقال.

هذا المقال هو بتاريخ اليوم 2023\05\03م ولأنه يؤرّخ لبداية مرحلة جديدة فقد نشرناه بشكل مستقل على الرابط التالي:

https://alawiyoun.net/ar/node/3202

(إدارة المكتبة الإسلامية العلوية)